# العلاقات الخليجية-التركية: من التحالفات التقليدية إلى الشراكات الاستراتيجية

**د. مالك الحافظ**

## المقدمة

### خلفية البحث

العلاقات الخليجية-التركية تمتد عبر تاريخ طويل من التفاعل والتعاون بين الجانبين، يعود إلى فترة الإمبراطورية العثمانية التي كانت تسيطر على أجزاء واسعة من العالم الإسلامي، بما في ذلك مناطق في الخليج العربي. هذه العلاقة تأثرت بالعوامل الجغرافية والسياسية والدينية، حيث كانت تتمحور حول تبادل المصالح الأمنية والاقتصادية.

في الفترة الحديثة، ومع استقلال دول الخليج العربي في منتصف القرن العشرين، بدأت العلاقات تأخذ طابعاً أكثر تعقيداً، إذ شهدت تقلبات نتيجة لتغير التحالفات الإقليمية والدولية. في العقود الأخيرة، وخاصة مع صعود حزب العدالة والتنمية في تركيا، تعززت العلاقات بشكل ملحوظ. هذا التحسن في العلاقات انعكس من

خلال زيادة التعاون الاقتصادي والتجاري، بالإضافة إلى توسيع التعاون في مجالات الدفاع والأمن.

تاريخ العلاقات الخليجية-التركية يمكن تقسيمه إلى عدة مراحل رئيسية:

المرحلة العثمانية: حيث كانت تركيا العثمانية تسيطر على مناطق في الخليج وتؤثر بشكل كبير على السياسة المحلية.

مرحلة ما بعد الاستقلال: حيث بدأت دول الخليج في بناء علاقاتها الخارجية المستقلة، مع الاحتفاظ بعلاقات محدودة مع تركيا.

مرحلة التحولات السياسية في تركيا: مع صعود حزب العدالة والتنمية، بدأت تركيا في تبني سياسات جديدة نحو الخليج، مما أدى إلى تعزيز العلاقات وتحولها إلى شراكات استراتيجية في بعض الأحيان.

في السنوات الأخيرة، أصبحت تركيا شريكاً استراتيجياً لدول الخليج في عدة مجالات، رغم وجود بعض التوترات والخلافات حول قضايا إقليمية، إلا أن المصالح المشتركة جعلت من هذه العلاقة نموذجاً للتعاون الذي يجمع بين التاريخ العريق والمصالح المتبادلة.

تكتسب دراسة العلاقات الخليجية-التركية أهمية بالغة في السياق الحالي لعدة أسباب تتعلق بالتحولات الجيوسياسية، والاقتصادية، والأمنية في المنطقة والعالم:

التغيرات الإقليمية والدولية:

يشهد الشرق الأوسط تحولات متسارعة نتيجة للتغيرات في التحالفات الإقليمية والصراعات المستمرة. تركيا ودول الخليج تلعبان دوراً حاسماً في هذه التحولات، سواء من خلال التحالفات التقليدية أو الشراكات الاستراتيجية الجديدة. دراسة هذه العلاقات تتيح فهماً أعمق لتأثير هذه التحولات على استقرار المنطقة.

التعاون الاقتصادي المتنامي:
شهدت السنوات الأخيرة ازدياداً كبيراً في حجم التبادل التجاري والاستثمارات المتبادلة بين تركيا ودول الخليج. هذا التعاون الاقتصادي يشكل عنصراً محورياً في تعزيز العلاقات بين الجانبين، مما يجعل دراسة هذه الديناميات الاقتصادية ضرورية لفهم مستقبل هذه العلاقات وإمكانيات تطورها.

الأمن والدفاع:

في ظل التهديدات الأمنية المتزايدة في المنطقة، بما في ذلك الإرهاب والنزاعات الإقليمية، أصبح التعاون الأمني والعسكري بين تركيا ودول الخليج ذا أهمية كبيرة. دراسة هذا الجانب من العلاقات يمكن أن تسهم في تحليل كيفية مواجهة التحديات الأمنية المشتركة وتطوير استراتيجيات دفاعية فعالة.

السياسات الخارجية والاستراتيجية:

تتبنى تركيا ودول الخليج سياسات خارجية مختلفة تجاه قضايا إقليمية ودولية متعددة، مثل الأزمة السورية والصراع في ليبيا. دراسة هذه السياسات وفهم دوافعها يساعد في توقع مواقف هذه الدول المستقبلية وكيفية تأثيرها على المشهد الإقليمي.

التغيرات الداخلية:

تشهد كل من تركيا ودول الخليج تغيرات داخلية على المستويات السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية. فهم هذه التغيرات الداخلية وتأثيرها على السياسة الخارجية يمكن أن يقدم رؤى جديدة حول تطور العلاقات بين الطرفين.

التأثير على القوى العالمية:

تلعب العلاقات الخليجية-التركية دوراً في التأثير على علاقات كل منهما مع القوى العالمية مثل الولايات المتحدة، روسيا، والصين. دراسة هذه العلاقات يمكن أن تساهم في فهم أعمق لكيفية توازن هذه القوى في المنطقة وتحديد مستقبل التحالفات الدولية.

في ضوء هذه العوامل، تعد دراسة العلاقات الخليجية-التركية ضرورة استراتيجية لفهم التوجهات المستقبلية للسياسة الإقليمية والدولية، وتقديم توصيات لتطوير هذه العلاقات بما يخدم مصالح الطرفين ويساهم في استقرار المنطقة.

**أهمية البحث**

أهمية هذا البحث تتجلى في ضرورة فهم الدور المتزايد الذي تلعبه تركيا في منطقة الخليج وتأثيره المباشر على طبيعة التحالفات الإقليمية وتوازن القوى في الشرق الأوسط. في العقدين الأخيرين، تمكنت تركيا من تعزيز مكانتها كقوة إقليمية مؤثرة في الشرق الأوسط، خاصة بعد تبنيها لسياسات خارجية أكثر انفتاحاً ونشاطاً تجاه دول الخليج. هذا الدور المتزايد يفرض الحاجة لدراسة معمقة لفهم تأثيره على التحالفات التقليدية في المنطقة وتحديد ما إذا كانت تركيا ستشكل شريكاً استراتيجياً جديداً لدول الخليج أم أنها ستسهم في إعادة تشكيل هذه التحالفات.

التعاون الأمني والعسكري المتزايد بين تركيا ودول الخليج، خصوصاً في مجالات التدريب العسكري والمشتريات الدفاعية، يجعل من الضروري فهم كيفية تأثير هذا التعاون على الاستراتيجيات الدفاعية لدول الخليج. التساؤل الأساسي هنا هو ما إذا كان هذا التعاون سيؤدي إلى تعزيز الاستقلالية الأمنية لدول الخليج أم إلى تقوية تحالفات جديدة تعتمد على الدعم التركي. في ظل التوترات التي شهدتها العلاقات الخليجية مع بعض القوى الإقليمية والدولية، تبحث دول الخليج عن تحالفات جديدة ومستدامة، وتركيا تبرز كحليف محوري يمكن أن يملأ بعض الفراغات الاستراتيجية، مما يعزز من أهمية البحث في كيفية إعادة تشكيل التحالفات الإقليمية استجابةً لدور تركيا المتنامي.

العلاقات الخليجية-التركية تلعب أيضاً دوراً مهماً في التوازن بين القوى العالمية مثل الولايات المتحدة وروسيا. البحث في هذا الموضوع يمكن أن يكشف عن كيفية تأثير العلاقات المتنامية بين تركيا ودول الخليج على تحالفات هذه الدول مع القوى العظمى وتوازن القوى في المنطقة. إضافة إلى ذلك، التعاون الاقتصادي

المتزايد بين تركيا ودول الخليج يشمل مجالات حيوية مثل الطاقة، الاستثمار، والبنية التحتية. دراسة هذا الدور الاقتصادي لتركيا في الخليج يمكن أن توفر رؤى حول تأثير هذا التعاون على النمو الاقتصادي في المنطقة وتطوير شراكات اقتصادية جديدة.

تركيا تلعب دوراً نشطاً في العديد من القضايا الإقليمية الحساسة مثل الأزمة السورية، الحرب في ليبيا، والخلافات في شرق المتوسط. بحث دور تركيا في الخليج يساعد في فهم كيفية تأثير هذه العلاقات على مواقف دول الخليج من هذه القضايا وكيف يمكن أن يتغير مسار الأحداث بناءً على التعاون التركي-الخليجي. في المجمل، يكتسب هذا البحث أهمية خاصة لأنه يساعد في تحليل وفهم التأثير المتزايد لتركيا في منطقة الخليج، وما يحمله هذا الدور من تحديات وفرص للدول الخليجية في إعادة صياغة تحالفاتها واستراتيجياتها الإقليمية والدولية.

أهمية هذا البحث تكمن في ضرورة فهم التحولات الجارية من التحالفات التقليدية إلى الشراكات الاستراتيجية بين دول الخليج وتركيا. في ظل التغيرات الجيوسياسية والاقتصادية المتسارعة في المنطقة، أصبحت العلاقات بين الدول لا تقتصر فقط على التحالفات التقليدية المبنية على التاريخ المشترك والمصالح الآنية، بل تتجه نحو بناء شراكات استراتيجية أعمق وأكثر استدامة. هذا التحول يعكس تغيراً في طبيعة العلاقات الدولية، حيث تسعى الدول إلى تعزيز تعاونها في مجالات متعددة تشمل الاقتصاد، الأمن، والسياسة الخارجية.

فهم هذه التحولات يتيح تحليل كيفية تكيّف دول الخليج وتركيا مع التحديات والفرص الجديدة، ويقدم رؤى حول استراتيجيات كل طرف في تعزيز مكانته

الإقليمية والدولية. التحول إلى الشراكات الاستراتيجية يفرض على الدول إعادة تقييم تحالفاتها التقليدية وإيجاد توازن جديد بين المصالح المشتركة والمنافسات الإقليمية. بالإضافة إلى ذلك، دراسة هذا التحول تسهم في توضيح مدى قدرة هذه الشراكات على مواجهة التحديات المستقبلية وضمان استقرار المنطقة.

من خلال فهم هذا الانتقال من التحالفات التقليدية إلى الشراكات الاستراتيجية، يمكن تقديم توصيات لتطوير سياسات أكثر فعالية في تعزيز العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف، بما يخدم مصالح جميع الأطراف ويحقق استقراراً أكبر في منطقة الشرق الأوسط.

**أهداف البحث**

أحد الأهداف الرئيسية لهذا البحث هو تحليل تطور العلاقات الخليجية-التركية منذ نشأتها وحتى الوقت الحالي. يهدف البحث إلى تقديم نظرة شاملة على مسار هذه العلاقات عبر الزمن، مع التركيز على المحطات التاريخية المهمة التي ساهمت في تشكيلها. من خلال دراسة المراحل المختلفة التي مرت بها هذه العلاقات، سيُسلَّط الضوء على العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أثرت على تطورها.

تحليل هذه التطورات يساعد في فهم كيفية تحول العلاقات من كونها تحالفات تقليدية إلى شراكات استراتيجية متينة. كما يسعى البحث إلى تحديد التأثيرات المتبادلة بين الطرفين عبر مختلف الفترات التاريخية، مع التركيز على التحولات

الكبرى التي شهدتها العلاقات في العقدين الأخيرين، لا سيما في ضوء التغيرات الجيوسياسية في المنطقة.

بالإضافة إلى ذلك، يهدف البحث إلى استكشاف الدوافع التي قادت إلى تعزيز التعاون في مجالات مختلفة مثل الأمن، الاقتصاد، والسياسة الخارجية. من خلال هذا التحليل، يسعى البحث إلى تقديم فهم أعمق لكيفية تطور هذه العلاقات وما يمكن أن تحمله من تداعيات على مستقبل التحالفات الإقليمية في الشرق الأوسط.

كذلك يهدف هذا البحث إلى استكشاف العوامل الرئيسة التي أدت إلى تحول العلاقات الخليجية-التركية من مجرد تحالفات تقليدية إلى شراكات استراتيجية متقدمة. من خلال هذا الهدف، يسعى البحث إلى تحليل مجموعة من المتغيرات التي لعبت دوراً محورياً في هذا التحول، سواء كانت سياسية، اقتصادية، أمنية، أو ثقافية.

سيتم التركيز على العوامل السياسية، مثل التغيرات في القيادة والسياسات الخارجية لكل من تركيا ودول الخليج، ودورها في إعادة تشكيل هذه العلاقات. كما سيتم دراسة التأثيرات الاقتصادية، بما في ذلك التبادل التجاري والاستثمارات المشتركة، وكيفية تعزيز هذه الروابط الاقتصادية للتحول نحو شراكات أكثر تكاملاً.

العوامل الأمنية أيضاً ستكون محوراً مهماً في البحث، حيث سيتم استكشاف كيف أدت التحديات الأمنية المشتركة، مثل الإرهاب والنزاعات الإقليمية، إلى تعزيز التعاون العسكري والأمني بين الطرفين. بالإضافة إلى ذلك، سيتناول البحث الدور

الذي تلعبه العوامل الثقافية والدينية في تعزيز التفاهم والتقارب بين المجتمعات في تركيا ودول الخليج.

من خلال استكشاف هذه العوامل المتعددة، يسعى البحث إلى تقديم تحليل شامل للتغيرات التي دفعت نحو تحول العلاقات إلى مستوى الشراكات الاستراتيجية، وما يعنيه هذا التحول بالنسبة للتوازنات الإقليمية في الشرق الأوسط.

كما يهدف إلى تقييم الآثار المترتبة على تحول العلاقات الخليجية-التركية إلى شراكات استراتيجية، وذلك في السياقين الإقليمي والدولي. من خلال هذا التقييم، يسعى البحث إلى فهم تأثير هذه الشراكات على التوازنات الجيوسياسية في الشرق الأوسط وكيفية إعادة تشكيل التحالفات الإقليمية نتيجة لهذا التحول.

على المستوى الإقليمي، سيتم تحليل كيفية تأثير هذه الشراكات على علاقات دول الخليج وتركيا مع الدول المجاورة، بما في ذلك إيران وإسرائيل، بالإضافة إلى دور هذه الشراكات في إدارة النزاعات الإقليمية مثل الأزمة السورية والحرب في اليمن. سيتم أيضاً دراسة كيفية تأثير هذه الشراكات على الأمن الجماعي في منطقة الخليج وإعادة تعريف التوازنات العسكرية والسياسية فيها.

على المستوى الدولي، سيبحث البحث في كيفية تأثير هذه الشراكات على علاقات تركيا ودول الخليج مع القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة، روسيا، والاتحاد الأوروبي. سيتم تقييم ما إذا كانت هذه الشراكات قد أسهمت في تعزيز استقلالية دول الخليج وتركيا في سياساتها الخارجية، أم أنها أدت إلى تعقيد علاقاتها مع هذه القوى الكبرى.

من خلال هذا التقييم، يسعى البحث إلى تقديم رؤى حول الفرص والتحديات التي تطرحها هذه الشراكات الاستراتيجية، وكيفية تأثيرها على استقرار المنطقة وفتح آفاق جديدة للتعاون الإقليمي والدولي. بالإضافة إلى ذلك، سيتم تقديم توصيات حول كيفية الاستفادة من هذه الشراكات لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية وأمنية مشتركة تخدم مصالح الطرفين وتساهم في تعزيز الاستقرار في المنطقة والعالم.

**منهجية البحث**

في هذا البحث، سيتم اعتماد المنهج الوصفي والتحليلي لدراسة العلاقات الثنائية بين دول الخليج وتركيا وتحليل تطورها وتحولاتها من التحالفات التقليدية إلى الشراكات الاستراتيجية.

المنهج الوصفي:

يتمثل استخدام المنهج الوصفي في تقديم صورة دقيقة وشاملة عن العلاقات الخليجية-التركية عبر مراحلها المختلفة. سيتم جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بتاريخ هذه العلاقات من مصادر موثوقة، بما في ذلك الكتب الأكاديمية، المقالات العلمية، والتقارير الصادرة عن مراكز الأبحاث والدراسات. يهدف هذا الجزء من المنهج إلى وصف الواقع الحالي للعلاقات، وتحليل المعطيات الاقتصادية والسياسية والأمنية التي تؤثر عليها.

المنهج التحليلي:

بعد جمع البيانات، سيتم تطبيق المنهج التحليلي لتفكيك هذه العلاقات وفهم العوامل المؤثرة في تحولها. سيركز التحليل على دراسة الخطابات السياسية والاتفاقيات الموقعة بين الطرفين، بالإضافة إلى السياسات الخارجية لكل من تركيا ودول الخليج. سيتم تحليل الدوافع والمصالح المشتركة التي قادت إلى تعزيز الشراكات الاستراتيجية، وكذلك التحديات التي واجهتها هذه العلاقات.

أدوات البحث:

ستشمل أدوات البحث التحليل النوعي للبيانات المجمعة، بما في ذلك:

تحليل الخطابات الرسمية: لفهم الرؤية السياسية لكل طرف تجاه الآخر.
تحليل الوثائق والاتفاقيات الثنائية: لتحديد مجالات التعاون والشراكات الاستراتيجية.

نطاق البحث:

سيغطي البحث فترة زمنية تمتد من نهاية الحرب الباردة إلى الوقت الحالي، مع التركيز على العقدين الأخيرين، حيث شهدت العلاقات الخليجية-التركية تحولاً كبيراً نحو الشراكات الاستراتيجية. سيتم تحليل العلاقات على مستويات متعددة، تشمل السياسة، الاقتصاد، الأمن، والثقافة.

من خلال استخدام المنهج الوصفي والتحليلي، يهدف البحث إلى تقديم فهم شامل ودقيق لتطور العلاقات الخليجية-التركية. من المتوقع أن يكشف البحث عن العوامل التي دفعت نحو تعزيز الشراكات الاستراتيجية، وكذلك التحديات التي قد تؤثر على مستقبل هذه العلاقات في ظل التغيرات الإقليمية والدولية المستمرة.

## الفصل الأول: الخلفية التاريخية للعلاقات الخليجية-التركية

العلاقات بين تركيا ودول الخليج تعود إلى فترة طويلة تمتد منذ العصور العثمانية وحتى يومنا هذا، متأثرة بالتحولات الجيوسياسية والتغيرات الإقليمية التي شهدتها المنطقة.

في العصور العثمانية، كانت الإمبراطورية العثمانية تسيطر على أجزاء كبيرة من العالم الإسلامي، بما في ذلك مناطق من شبه الجزيرة العربية، التي تشمل اليوم دول الخليج. خلال هذه الفترة، كانت العلاقات بين الدولة العثمانية وشبه الجزيرة العربية متشابكة ومعقدة. كان العثمانيون يسعون إلى فرض سيطرتهم على هذه المنطقة الاستراتيجية بسبب موقعها الحيوي والتزامها بالدفاع عن الحرمين الشريفين في مكة والمدينة.

إلا أن السيطرة العثمانية على الخليج لم تكن كاملة، إذ حافظت بعض القبائل والمناطق على درجة من الاستقلالية. على سبيل المثال، تركز النفوذ العثماني في أجزاء من شرق شبه الجزيرة العربية، مثل الأحساء، بينما كانت بقية المناطق تخضع لحكم قبائل محلية أو تحت تأثير قوى أخرى، مثل البريطانيين الذين كانوا يتوسعون في المنطقة في تلك الفترة.

مع انهيار الإمبراطورية العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى، انتهى النفوذ العثماني في شبه الجزيرة العربية. في هذه الفترة، أصبحت المنطقة تحت النفوذ البريطاني المباشر، مما أدى إلى بروز دول الخليج الحديثة التي نعرفها اليوم. تأثرت العلاقات التركية-الخليجية بهذا التحول، حيث انشغلت تركيا ببناء جمهوريتها الحديثة تحت قيادة مصطفى كمال أتاتورك، وكانت العلاقات مع دول الخليج محدودة نسبياً.

في منتصف القرن العشرين، وبعد استقلال دول الخليج عن بريطانيا، بدأت تركيا في بناء علاقات جديدة مع هذه الدول. مع تطور السياقات الجيوسياسية العالمية، بدأ البلدان في البحث عن سبل لتعزيز التعاون، خاصة في مجالات التجارة والطاقة. كانت هذه العلاقات في البداية متحفظة نسبياً، بسبب اختلاف توجهات السياسات الخارجية والتحديات الداخلية التي كانت تواجه كل دولة.[1]

منذ التسعينيات ومع بداية الألفية الثالثة، شهدت العلاقات الخليجية-التركية تحولات جذرية. مع صعود حزب العدالة والتنمية في تركيا، تبنت أنقرة سياسة خارجية أكثر انفتاحاً نحو دول الخليج، مما أدى إلى تعزيز العلاقات في مجالات متعددة، بما في ذلك الاقتصاد والأمن والثقافة. هذا التحول جاء في ظل تغيرات إقليمية، مثل الحروب في الشرق الأوسط، التي دفعت الطرفين إلى التعاون بشكل أوثق لمواجهة التحديات المشتركة.

---

[1] Gause III, F. Gregory. "The International Relations of the Persian Gulf." Cambridge University Press, 2010.

خلال فترة الحرب الباردة، تأثرت التحالفات السياسية والعسكرية بين تركيا ودول الخليج بالسياقات الجيوسياسية العالمية، حيث كانت المنطقة محط اهتمام القوى العظمى، وخاصة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. تمحورت هذه التحالفات حول مصالح أمنية واستراتيجية مشتركة، في ظل الانقسام العالمي بين الكتلتين الشرقية والغربية.

في هذه الفترة، كانت تركيا جزءاً أساسياً من المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة، حيث انضمت إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو) عام 1952، وهو ما جعلها حليفاً استراتيجياً في مواجهة التهديد السوفيتي. تركيا سعت لتعزيز علاقاتها مع دول الخليج، التي كانت بدورها حريصة على الحفاظ على علاقاتها الوثيقة مع الولايات المتحدة كضمانة ضد التهديدات الإقليمية، سواء من الاتحاد السوفيتي أو من دول أخرى في المنطقة.

دول الخليج، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية، كانت تخشى التمدد الشيوعي والإيديولوجيات القومية الراديكالية في العالم العربي. لذا، تمحورت علاقاتها مع تركيا حول دعم الاستقرار الإقليمي ومواجهة النفوذ السوفيتي. كما أن تركيا، بحكم موقعها الجغرافي كجسر بين الشرق والغرب، لعبت دوراً مهماً في تقديم الدعم السياسي لدول الخليج في المحافل الدولية.

على الصعيد العسكري، تعززت الروابط بين تركيا ودول الخليج بشكل غير مباشر عبر التعاون مع الولايات المتحدة. في إطار الحرب الباردة، كانت القواعد العسكرية الأمريكية في تركيا ودول الخليج تلعب دوراً رئيسياً في احتواء التهديد

السوفيتي وحماية طرق النفط الحيوية في المنطقة. كانت تركيا قاعدة رئيسية للعمليات العسكرية الغربية، وهو ما عزز من أهميتها الاستراتيجية لدول الخليج.

كما أن تركيا قدمت دعماً عسكرياً ولوجستياً لبعض دول الخليج، وإن كان ذلك بشكل محدود مقارنة مع الدعم الذي كانت تقدمه الولايات المتحدة. في المقابل، استفادت تركيا من الدعم المالي الخليجي، وخاصة السعودي، لتعزيز اقتصادها ودفاعاتها العسكرية في مواجهة التحديات الإقليمية.

الاستراتيجيات الأمريكية لعبت دوراً محورياً في تشكيل وتوجيه العلاقات الخليجية-التركية خلال فترة الحرب الباردة وما بعدها، حيث كانت الولايات المتحدة تسعى لتحقيق مصالحها في منطقة الشرق الأوسط من خلال بناء تحالفات قوية مع دول الخليج وتركيا، وهما شريكان استراتيجيان في سياق الصراع العالمي ضد الاتحاد السوفيتي.

الولايات المتحدة دعمت تركيا كحليف رئيسي في الناتو، مما عزز من مكانة أنقرة كقوة إقليمية مهمة في مواجهة النفوذ السوفيتي في الشرق الأوسط. هذا الدعم الأمريكي لتركيا كان له تأثير مباشر على علاقاتها مع دول الخليج، التي كانت تبحث عن شركاء إقليميين يمكنهم المساعدة في الحفاظ على الاستقرار ومواجهة التهديدات المشتركة. تركيا، من خلال دعمها للتحالف الغربي، أصبحت أكثر جاذبية لدول الخليج كحليف موثوق به.

مع نهاية الحرب الباردة وبداية التسعينيات، شهدت العلاقات الخليجية-التركية تحولات جوهرية، نابعة من التغيرات الجيوسياسية العالمية والإقليمية التي تلت

انهيار الاتحاد السوفيتي. هذا التغير في المشهد الدولي أثّر بشكل مباشر على طبيعة التحالفات والعلاقات بين الدول، بما في ذلك تلك التي تربط تركيا بدول الخليج.

مع نهاية الحرب الباردة، وجدت تركيا نفسها في حاجة إلى إعادة توجيه سياستها الخارجية بعيداً عن إطار الصراع بين الشرق والغرب الذي هيمن على استراتيجيتها خلال الحرب الباردة. بدأت تركيا تنظر بشكل متزايد إلى جيرانها في الشرق الأوسط، بما في ذلك دول الخليج، كجزء أساسي من استراتيجيتها الجديدة لتعزيز نفوذها الإقليمي وضمان مصالحها الاقتصادية والأمنية.

في هذه الفترة، بدأت تركيا بتبني سياسات تهدف إلى تحسين علاقاتها مع العالم العربي بشكل عام، ودول الخليج بشكل خاص، حيث سعت إلى تعزيز التعاون الاقتصادي وزيادة التبادل التجاري والاستثماري، بالإضافة إلى توسيع مجالات التعاون في مجالات الدفاع والأمن.

مع غياب التهديد السوفيتي، تغيرت البيئة الأمنية في الشرق الأوسط، وأصبحت دول الخليج تواجه تهديدات جديدة، أبرزها من إيران والعراق. في هذا السياق، أصبحت تركيا شريكاً مهماً لدول الخليج في مواجهة هذه التحديات الأمنية الجديدة، حيث بدأ الجانبان في تعزيز التعاون في مجالات الأمن والدفاع.

الأزمة الخليجية الأولى (حرب الخليج 1990-1991) كانت محطة رئيسية في هذا السياق، حيث أدت إلى تقارب أكبر بين تركيا ودول الخليج. تركيا، التي

دعمت التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة لتحرير الكويت، أكدت من خلال هذا الدور على أهمية التعاون الأمني مع دول الخليج.[2]

في بداية التسعينيات، بدأت تركيا بفتح اقتصادها بشكل أكبر نحو السوق العالمية، مما جعلها وجهة جذابة للاستثمارات الخليجية. في هذا السياق، سعت دول الخليج، التي كانت تبحث عن فرص لتنويع استثماراتها بعيداً عن الاقتصادات الغربية، إلى تعزيز علاقاتها الاقتصادية مع تركيا.

التعاون الاقتصادي شهد نمواً كبيراً خلال هذه الفترة، حيث زادت الاستثمارات الخليجية في قطاعات مثل البناء، الطاقة، والبنية التحتية في تركيا، بينما أصبحت تركيا مصدراً مهماً للسلع والخدمات لدول الخليج. هذا النمو في العلاقات الاقتصادية أسهم في توطيد الروابط بين الجانبين وتطويرها نحو شراكات استراتيجية أوسع.

السياسات الداخلية في تركيا، خاصة مع صعود حزب العدالة والتنمية في نهاية التسعينيات وبداية الألفية الثالثة، ساهمت في تعزيز العلاقات مع دول الخليج. تبنت تركيا في هذه الفترة سياسة خارجية أكثر انفتاحاً على العالم الإسلامي والعربي، مما أدى إلى تعزيز العلاقات السياسية مع دول الخليج وتوسيع نطاق التعاون ليشمل مجالات جديدة مثل التعليم والثقافة.

---

[2] Altunişik, Meliha Benli. "Turkey and the Arab Spring: From Leadership to Partnership?" International Politics, Vol. 52, No. 6, 2015.

دول الخليج، وخصوصاً المملكة العربية السعودية، كانت تعتمد بشكل كبير على الولايات المتحدة لضمان أمنها وحمايتها من التهديدات الإقليمية مثل الثورة الإيرانية والنزاعات مع الدول المجاورة. هذا الاعتماد على الولايات المتحدة دفع دول الخليج إلى تنسيق سياساتها مع تركيا في إطار الأجندة الأمريكية الأوسع في المنطقة، مما ساهم في تقوية العلاقات السياسية بين الطرفين.

الوجود العسكري الأمريكي في كل من تركيا ودول الخليج كان عنصراً حاسماً في تعزيز التعاون العسكري بين الجانبين. الولايات المتحدة أنشأت قواعد عسكرية مهمة في تركيا، مثل قاعدة إنجرليك الجوية، التي لعبت دوراً حيوياً في عمليات الناتو في المنطقة. في دول الخليج، تمركزت القوات الأمريكية لحماية مصالحها النفطية ومواجهة التهديدات الإقليمية.

هذا الوجود العسكري الأمريكي ساهم في تعزيز التعاون بين تركيا ودول الخليج في المجال الأمني، حيث كانت تركيا تقدم دعماً لوجستياً وتعاوناً استخباراتياً ينسجم مع المصالح الأمريكية في المنطقة. كما أن تركيا كانت جزءاً من الجهود العسكرية الغربية التي ساهمت في حماية الخليج من التهديدات السوفيتية، مما جعلها شريكاً طبيعياً لدول الخليج في إطار الاستراتيجيات الأمريكية.

الاستراتيجيات الأمريكية شجعت على زيادة التعاون الاقتصادي بين تركيا ودول الخليج، حيث كانت الولايات المتحدة تروج لنموذج من التعاون الإقليمي القائم على التكامل الاقتصادي كوسيلة لتعزيز الاستقرار. تركيا، التي كانت تسعى لتنويع اقتصادها وتقليل اعتمادها على المساعدات الغربية، استفادت من الاستثمارات الخليجية في مشاريع البنية التحتية والطاقة.

دول الخليج بدورها رأت في تركيا سوقاً واعداً ومركزاً اقتصادياً يمكن أن يسهم في تحقيق مصالحها الاقتصادية في المنطقة. هذا التعاون الاقتصادي المدعوم من الولايات المتحدة أسهم في تعميق الروابط بين تركيا ودول الخليج، ووضع الأسس لتعاون استراتيجي أوسع في مجالات أخرى.

العوامل الاقتصادية والدينية لعبت دوراً مهماً في تعزيز العلاقات بين تركيا ودول الخليج، خاصة في العقود الأخيرة حيث سعى الجانبان إلى تقوية روابطهما في ظل التغيرات الجيوسياسية الإقليمية والدولية.[3]

العوامل الاقتصادية:

الاقتصاد كان ولا يزال أحد المحركات الرئيسية لتعزيز العلاقات بين تركيا ودول الخليج. مع نمو اقتصادات دول الخليج وازدهارها نتيجة لعائدات النفط، بدأ البحث عن فرص استثمارية جديدة وتنويع الاقتصادات، ما دفع هذه الدول إلى توسيع شراكاتها الاقتصادية مع تركيا.

الاستثمارات والتجارة:

في العقود الأخيرة، شهدت العلاقات الاقتصادية بين تركيا ودول الخليج نمواً ملحوظاً. تركيا أصبحت وجهة استثمارية مهمة لدول الخليج في مجالات مثل

---

[3] Gürsoy, Yaprak. "Turkey's Role in the Gulf: The Shifting Sands of Regional Power." Middle East Policy, Vol. 24, No. 3, 2017.

العقارات، السياحة، البنية التحتية، والطاقة. هذه الاستثمارات الخليجية في تركيا لم تسهم فقط في تعزيز الاقتصاد التركي، بل أيضاً في بناء علاقات اقتصادية أعمق وأكثر استقراراً بين الجانبين.

مشاريع البنية التحتية:

تركيا، من جانبها، استفادت من دورها كمركز تجاري إقليمي للعب دور في مشاريع البنية التحتية والتنمية في دول الخليج. الشركات التركية قامت بتنفيذ مشاريع كبيرة في الخليج، مثل المطارات والطرق والمباني الحكومية، ما عزز التعاون الاقتصادي وأدى إلى زيادة الاعتماد المتبادل بين الطرفين.[4]

تعاون الطاقة:

مجال الطاقة كان ولا يزال محوراً أساسياً في العلاقات الاقتصادية. تركيا تسعى إلى تنويع مصادرها من الطاقة وتقليل اعتمادها على الاستيراد من الدول البعيدة، لذا فإن شراكتها مع دول الخليج المنتجة للطاقة، خاصة في مجالات الغاز الطبيعي والنفط، أصبح ذا أهمية استراتيجية.

العوامل الدينية:

---

[4] Ulrichsen, Kristian Coates. "The Gulf States and Turkey: A Growing Economic Partnership." The London School of Economics and Political Science, 2012.

العوامل الدينية لعبت دوراً تكميلياً في تعزيز العلاقات بين تركيا ودول الخليج، حيث يشترك الطرفان في الانتماء إلى العالم الإسلامي، مما أسهم في تعزيز التقارب الثقافي والديني بينهما.

الحج والعمرة:

تركيا ودول الخليج تتشاركان في الروابط الدينية الإسلامية، حيث تعتبر دول الخليج، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية، المركز الروحي للعالم الإسلامي بوجود الحرمين الشريفين. هذه الروابط الدينية تمثل عاملاً مهماً في تعزيز العلاقات الشعبية والرسمية بين تركيا ودول الخليج، خاصة من خلال تنظيم رحلات الحج والعمرة والتبادل الثقافي والديني.

التعاون الديني والتعليمي:

في السنوات الأخيرة، شهدنا زيادة في التعاون بين المؤسسات الدينية والتعليمية في تركيا ودول الخليج. هذا التعاون يتضمن تبادل المنح الدراسية، والمشاركة في المؤتمرات الدينية، ودعم المشاريع الثقافية والدينية. هذه المبادرات ساهمت في تعزيز الفهم المتبادل والاحترام بين الجانبين، مما يدعم العلاقات على مستوى أعمق من الاقتصاد والسياسة.

الهوية الإسلامية المشتركة:

تركيا تحت قيادة حزب العدالة والتنمية سعت إلى تعزيز هويتها الإسلامية في السياسة الخارجية، مما أدى إلى تقارب أكبر مع دول الخليج التي تشترك في هذه الهوية. هذا التقارب انعكس في تعزيز التعاون في قضايا إقليمية تهم العالم الإسلامي، مثل القضية الفلسطينية والصراعات في الشرق الأوسط.[5]

## الفصل الثاني: العوامل المؤثرة في تحول العلاقات من التحالفات التقليدية إلى الشراكات الاستراتيجية

### العوامل السياسية

صعود حزب العدالة والتنمية في تركيا منذ أوائل الألفية الثالثة كان له دور محوري في إعادة تشكيل العلاقات التركية مع دول الخليج، وتحويلها من علاقات تقليدية إلى شراكات استراتيجية متينة. يمكن تحليل دور هذه التحولات السياسية من خلال عدة جوانب:

1. تحول السياسة الخارجية التركية:

مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في عام 2002 بقيادة رجب طيب أردوغان، تبنت تركيا سياسة خارجية جديدة تقوم على تعزيز علاقاتها مع دول الجوار الإسلامي، بما في ذلك دول الخليج. هذه السياسة كانت مختلفة عن التوجهات السابقة التي كانت تركز بشكل أساسي على العلاقات مع الغرب

---

[5] Robins, Philip. "Turkey and the Middle East." Hurst & Company, 2016.

والاندماج في الاتحاد الأوروبي. بدلاً من ذلك، ركز حزب العدالة والتنمية على توسيع نفوذ تركيا في الشرق الأوسط، مستفيداً من الروابط الثقافية والدينية المشتركة مع دول الخليج.

2. التوجه نحو الاقتصاد الإسلامي:

حزب العدالة والتنمية سعى إلى تطوير الاقتصاد التركي بشكل شامل، وكان أحد محاور هذا التطوير تعزيز العلاقات الاقتصادية مع دول الخليج، التي تعتبر من أغنى دول العالم بفضل عائدات النفط. هذا التوجه أدى إلى زيادة حجم التبادل التجاري والاستثمارات المتبادلة بين تركيا ودول الخليج. كما أن تركيا أصبحت وجهة جذابة للاستثمارات الخليجية في مجالات متعددة مثل العقارات، السياحة، والبنية التحتية.

3. التعاون الأمني والعسكري:

التحولات السياسية في تركيا تحت قيادة حزب العدالة والتنمية ترافقت مع زيادة في التعاون الأمني والعسكري مع دول الخليج. تركيا بدأت بتعزيز قدراتها العسكرية والتقنية وتقديم نفسها كشريك موثوق لدول الخليج في مواجهة التهديدات الإقليمية المشتركة، مثل النفوذ الإيراني والصراعات في سوريا واليمن. هذا التعاون تجسد في توقيع عدة اتفاقيات دفاعية وتدريبات عسكرية مشتركة، مما عزز الثقة المتبادلة بين الجانبين.

4. الهوية الإسلامية المشتركة:

صعود حزب العدالة والتنمية ارتبط بتعزيز الهوية الإسلامية لتركيا، وهو ما ساعد في تقارب أكبر مع دول الخليج التي تشترك في نفس الهوية. هذا التقارب الديني أسهم في تعزيز العلاقات السياسية والدبلوماسية، حيث أصبح لتركيا دور أكبر في القضايا التي تهم العالم الإسلامي، مثل دعم القضية الفلسطينية والتدخلات في الصراعات الإقليمية. دول الخليج نظرت إلى تركيا كشريك يمكن الاعتماد عليه في تعزيز التضامن الإسلامي ومواجهة التحديات الإقليمية.

5. الدور الإقليمي والدولي:

حزب العدالة والتنمية نجح في تعزيز دور تركيا كقوة إقليمية رئيسية، مما جعلها لاعباً مهماً في التوازنات الإقليمية. هذا الدور المتزايد لتركيا لم يقتصر على الشرق الأوسط فقط، بل امتد ليشمل أفريقيا وأجزاء من آسيا الوسطى، مما جعل دول الخليج ترى في تركيا شريكاً استراتيجياً يمكن من خلاله تعزيز نفوذها الإقليمي والدولي.

6. إدارة الأزمات الإقليمية:

تركيا، تحت قيادة حزب العدالة والتنمية، لعبت دوراً بارزاً في إدارة الأزمات الإقليمية، خاصة في سوريا وليبيا. هذا الدور جعل من تركيا شريكاً لا غنى عنه لدول الخليج في محاولاتها للتعامل مع هذه الأزمات. التعاون التركي-الخليجي في

هذه الأزمات أسهم في تعزيز الروابط بين الجانبين، حيث توافقت المصالح في كثير من الأحيان حول كيفية إدارة هذه الأزمات لصالح الاستقرار الإقليمي.[6]

في حين تأثرت العلاقات الخليجية-التركية بشكل كبير بالتغيرات التي طرأت على السياسات الخليجية والشرق أوسطية في العقود الأخيرة. هذه التغيرات لم تكن مجرد ردود فعل على الأحداث الجارية، بل كانت جزءاً من استراتيجيات أوسع تهدف إلى إعادة تشكيل التحالفات الإقليمية وتوجيه مسارات السياسة الخارجية في منطقة تعاني من اضطرابات متواصلة. يمكن تحليل تأثير هذه التغيرات من خلال النقاط التالية:

1. السياسات الخليجية تجاه إيران:

إحدى أبرز التغيرات في السياسات الخليجية كانت تصاعد المخاوف من النفوذ الإيراني في المنطقة، خاصة بعد الثورة الإسلامية في عام 1979. هذه المخاوف دفعت دول الخليج، وخاصة المملكة العربية السعودية، إلى البحث عن حلفاء إقليميين يمكنهم المساعدة في موازنة النفوذ الإيراني. تركيا، تحت قيادة حزب العدالة والتنمية، قدمت نفسها كحليف محتمل يمكنه مواجهة هذا النفوذ، مما أدى إلى تعزيز العلاقات بين الطرفين.

التحولات في السياسة الخليجية تجاه إيران أدت إلى زيادة التعاون الأمني والعسكري مع تركيا، حيث أصبحت الدولتان تتشاركان في القلق من النفوذ

---

[6] Robins, Philip. "Turkey's 'Double Gravity' Predicament: The Foreign Policy of a Newly Activist Power." International Affairs, Vol. 89, No. 2, 2013.

الإيراني في سوريا والعراق واليمن. هذا التقارب في المصالح الأمنية أدى إلى تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين تركيا ودول الخليج، مع التركيز على مواجهة التهديدات المشتركة.

2. التغيرات في العلاقات الخليجية الأمريكية:

شهدت العلاقات الخليجية-الأمريكية تغيرات كبيرة، خاصة بعد أحداث الربيع العربي وصعود إدارة باراك أوباما في الولايات المتحدة، التي اتبعت سياسة "القيادة من الخلف" وتقليل التدخل المباشر في شؤون المنطقة. هذا التحول دفع دول الخليج إلى إعادة تقييم تحالفاتها التقليدية والبحث عن شركاء جدد يمكنهم توفير دعم أمني واستراتيجي أكثر استقراراً. تركيا ظهرت كواحدة من هذه الخيارات، خاصة في ظل تقارب المصالح وتوافق الرؤى حول العديد من القضايا الإقليمية.

3. أحداث الربيع العربي:

أحداث الربيع العربي التي بدأت في عام 2011 كانت لحظة فارقة في السياسة الشرق أوسطية، حيث تسببت في تغييرات عميقة في المشهد السياسي الإقليمي. تركيا، التي دعمت الحركات الثورية في العديد من الدول العربية، وجدت نفسها في موقف معقد مع دول الخليج التي كان لبعضها مواقف متباينة تجاه هذه الثورات.

على الرغم من بعض التوترات الناتجة عن مواقف تركيا تجاه الثورات العربية، إلا أن دول الخليج أدركت أهمية الشراكة مع تركيا، خاصة في ظل التحديات المشتركة مثل الأزمات في سوريا وليبيا. هذا الوعي بأهمية التعاون أدى إلى إعادة ضبط العلاقات وتطويرها على أسس جديدة تتوافق مع التحولات السياسية في المنطقة.

4. السياسات الاقتصادية الخليجية:

في السنوات الأخيرة، بدأت دول الخليج في تطبيق سياسات اقتصادية تهدف إلى تنويع مصادر دخلها وتقليل الاعتماد على النفط. هذه السياسات دفعتها إلى البحث عن شركاء اقتصاديين جدد خارج إطار التقليديين، وتركيا كانت في مقدمة هذه الخيارات بسبب نموها الاقتصادي القوي وموقعها الجغرافي الاستراتيجي.

الشراكة الاقتصادية بين تركيا ودول الخليج ازدادت قوة في مجالات مثل الاستثمار والتجارة والسياحة. هذه الشراكة الاقتصادية كانت جزءاً من التغيرات الأوسع في السياسات الاقتصادية الخليجية، التي تسعى إلى بناء علاقات أكثر تنوعاً واستدامة مع الدول الإقليمية.

5. السياسات الخليجية تجاه الصراعات الإقليمية:

التغيرات في السياسات الخليجية تجاه الصراعات الإقليمية، مثل الحرب في اليمن والأزمة السورية، أثرت بشكل كبير على العلاقات مع تركيا. دول الخليج، التي كانت تبحث عن شركاء يمكنهم تقديم الدعم في هذه الصراعات، وجدت في تركيا

حليفاً قوياً. تركيا شاركت في دعم جهود التحالف العربي في اليمن، وساهمت في تقديم الدعم للمعارضة السورية، مما عزز التعاون بين الطرفين في هذه الصراعات.[7]

**العوامل الاقتصادية**

ازدياد التعاون الاقتصادي والتجاري بين تركيا ودول الخليج يعتبر واحدًا من أبرز التحولات التي شهدتها العلاقات الثنائية في العقدين الأخيرين. هذا التعاون المتزايد لم يأتِ من فراغ، بل كان نتيجة لعدد من العوامل الاقتصادية والسياسية التي دفعت كلا الطرفين إلى تعزيز روابطهما الاقتصادية والتجارية. يمكن تناول هذا التعاون من خلال الجوانب التالية:

1. النمو الاقتصادي في تركيا:

خلال العقدين الماضيين، شهدت تركيا نمواً اقتصادياً ملحوظاً جعلها واحدة من أسرع الاقتصادات نموًا في العالم. هذا النمو أتاح لتركيا أن تصبح شريكًا اقتصاديًا جذابًا لدول الخليج، التي كانت تبحث عن فرص استثمارية جديدة لتنويع مصادر دخلها وتقليل الاعتماد على النفط. مع استقرار الاقتصاد التركي وتنامي البنية التحتية الصناعية، زادت الصادرات التركية إلى دول الخليج بشكل كبير، خاصة في مجالات مثل السلع الاستهلاكية، المنتجات الزراعية، ومواد البناء.

---

[7] Öniş, Ziya. "Turkey and the Arab Revolutions: Boundaries of Middle Power Influence in a Turbulent Middle East." Mediterranean Politics, Vol. 19, No. 2, 2014.

2. الاستثمارات الخليجية في تركيا:

دول الخليج، وخاصة قطر والإمارات العربية المتحدة، أصبحت مستثمرين رئيسيين في تركيا. هذه الاستثمارات شملت قطاعات حيوية مثل العقارات، السياحة، والبنية التحتية. على سبيل المثال، الشركات الخليجية استثمرت في مشاريع ضخمة في إسطنبول وغيرها من المدن التركية، بما في ذلك مراكز التسوق، الفنادق، والمجمعات السكنية. هذا التدفق الاستثماري لم يسهم فقط في تعزيز الاقتصاد التركي، بل أيضًا في تقوية الروابط الاقتصادية بين تركيا ودول الخليج.

3. التعاون في قطاع الطاقة:

قطاع الطاقة كان دائمًا محورًا هامًا في التعاون الاقتصادي بين تركيا ودول الخليج. تركيا، التي تعتمد بشكل كبير على واردات الطاقة، سعت إلى تنويع مصادرها من خلال تعزيز التعاون مع دول الخليج المنتجة للطاقة. في هذا السياق، جرى توقيع العديد من الاتفاقيات بين الطرفين لضمان إمدادات النفط والغاز، بالإضافة إلى استثمارات مشتركة في مشاريع الطاقة المتجددة.

4. التجارة البينية المتزايدة:

حجم التبادل التجاري بين تركيا ودول الخليج شهد نموًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة. دول الخليج أصبحت واحدة من أكبر الأسواق للمنتجات التركية، في حين أن المنتجات الخليجية، خاصة النفط والغاز، أصبحت جزءًا هامًا من واردات

تركيا. هذا التبادل التجاري المتزايد لم يكن فقط نتيجة للعلاقات الدبلوماسية الجيدة، بل أيضًا بسبب تطوير خطوط النقل والشحن بين البلدين، مما سهل حركة البضائع والسلع بشكل كبير.

5. السياحة:

السياحة مثلت أيضًا مجالًا هامًا للتعاون الاقتصادي. تركيا أصبحت وجهة سياحية مفضلة للعديد من مواطني دول الخليج، خاصة في فصل الصيف. تدفق السياح الخليجيين إلى تركيا لم يسهم فقط في تعزيز الاقتصاد التركي، بل أيضًا في تعزيز التفاهم الثقافي وزيادة الترابط الشعبي بين البلدين. في المقابل، تركيا شجعت السياحة العلاجية والتعليمية لمواطني دول الخليج، مما زاد من الروابط الاقتصادية والاجتماعية بين الطرفين.

6. التعاون المالي والمصرفي:

البنوك الخليجية كانت نشطة في السوق التركية، حيث قدمت خدمات مصرفية متنوعة تسهم في دعم الاستثمارات والتجارة بين البلدين. على الجانب الآخر، الشركات التركية بدأت بتوسيع عملياتها في دول الخليج من خلال فتح فروع وشركات تابعة، مما زاد من عمق العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الطرفين.[8]

[8] Ulrichsen, Kristian Coates. "The Gulf States and the Changing Global Economic Order." Palgrave Macmillan, 2016.

الاستثمارات المتبادلة وتطوير مشاريع البنية التحتية بين تركيا ودول الخليج يلعبان دوراً حيوياً في تعزيز العلاقات الثنائية ودفعها نحو شراكات استراتيجية أكثر عمقاً واستدامة. هذه الجوانب تمثل الركائز الأساسية التي يمكن من خلالها تحقيق منافع اقتصادية متبادلة وتوطيد العلاقات السياسية والدبلوماسية. يمكن تناول أهمية هذه الاستثمارات ومشاريع البنية التحتية من خلال النقاط التالية:

1. تعزيز النمو الاقتصادي المتبادل:

الاستثمارات المتبادلة تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي لكل من تركيا ودول الخليج. دول الخليج، بفضل ثرواتها الكبيرة الناتجة عن النفط، تمتلك فوائض مالية ضخمة تسعى لاستثمارها في أسواق مستقرة وواعدة. تركيا، مع نموها الاقتصادي المستمر، توفر بيئة جاذبة للاستثمارات في مختلف القطاعات مثل العقارات، الصناعة، والخدمات. هذه الاستثمارات الخليجية في تركيا تساعد في تحفيز الاقتصاد التركي من خلال خلق فرص عمل جديدة، وتحسين مستويات الإنتاجية، وتعزيز البنية التحتية.

في المقابل، الشركات التركية التي تستثمر في دول الخليج تسهم في نقل التكنولوجيا والخبرات التركية، وتعزيز الكفاءة في القطاعات التي تستثمر فيها، مثل البناء، الطاقة، والضيافة. هذا التعاون يؤدي إلى تعزيز القدرة التنافسية لدول الخليج على المستوى الإقليمي والدولي.

2. تطوير البنية التحتية وتعزيز التكامل الإقليمي:

تطوير مشاريع البنية التحتية هو أحد أهم المجالات التي تستفيد منها العلاقات الاقتصادية بين تركيا ودول الخليج. مشاريع مثل الطرق السريعة، الجسور، المطارات، والموانئ التي تنفذها الشركات التركية في دول الخليج تساعد في تحسين الاتصالات والنقل وتسهيل حركة البضائع والأشخاص بين هذه الدول. هذه المشاريع تسهم في تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي وزيادة الروابط التجارية بين تركيا ودول الخليج.

بالإضافة إلى ذلك، مشاريع البنية التحتية في تركيا التي تمولها الاستثمارات الخليجية، مثل مشروعات الإسكان والتطوير العمراني، تساهم في تحسين نوعية الحياة وتعزيز التنمية الاقتصادية في تركيا. هذه المشاريع تعزز العلاقات الاقتصادية وتؤسس لشراكات طويلة الأمد تعتمد على المصالح المشتركة.

3. تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط:

الاستثمارات المتبادلة، وخاصة في القطاعات غير النفطية مثل السياحة، العقارات، والخدمات المالية، تساهم في تنويع اقتصاد دول الخليج وتقليل اعتمادها على النفط كمصدر رئيسي للدخل. تركيا، كاقتصاد متنوع، تقدم فرصًا للاستثمارات التي يمكن أن تسهم في تحقيق أهداف التنويع الاقتصادي لدول الخليج، مما يزيد من مرونة اقتصاداتها في مواجهة تقلبات أسعار النفط.

على الجانب الآخر، تركيا تستفيد من الاستثمارات الخليجية في تطوير قطاعاتها الاقتصادية المختلفة، مما يعزز من قدرتها على تحقيق نمو اقتصادي مستدام، ويقلل من اعتمادها على الأسواق التقليدية في أوروبا وأمريكا الشمالية.

4. تعزيز الاستقرار السياسي والدبلوماسي:

الاستثمارات المتبادلة وتطوير مشاريع البنية التحتية يلعبان دورًا مهمًا في تعزيز الاستقرار السياسي والدبلوماسي بين تركيا ودول الخليج. العلاقات الاقتصادية القوية والمصالح المشتركة تجعل من الصعب على أي من الطرفين اتخاذ مواقف تصعيدية تؤدي إلى توتر العلاقات. على العكس، تدفع هذه الاستثمارات نحو بناء علاقات أكثر استقرارًا وتعاونًا في مجالات أخرى مثل الأمن والدفاع.

5. تعزيز العلاقات الشعبية والثقافية:

الاستثمارات في مشاريع البنية التحتية والسياحة تسهم في تعزيز العلاقات الشعبية والثقافية بين تركيا ودول الخليج. مشاريع السياحة والفنادق، على سبيل المثال، تزيد من التفاعل بين الشعوب، مما يعزز التفاهم والتقارب الثقافي بين الطرفين. هذا النوع من التفاعل الشعبي يسهم في بناء علاقات طويلة الأمد تقوم على الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة.[9]

**العوامل الأمنية والعسكرية**

التعاون العسكري والتدريبات المشتركة بين تركيا ودول الخليج يمثلان عنصرًا حيويًا في تعزيز العلاقات الثنائية وتحويلها إلى شراكات استراتيجية أكثر شمولاً

[9] Tok, Evren, et al. "GCC-Turkey Relations: Unfolding Economic and Strategic Dimensions." Qatar University Press, 2019.

واستدامة. هذا التعاون لم يكن وليد الصدفة، بل جاء نتيجة لتطورات جيوسياسية وأمنية فرضت على الطرفين ضرورة التعاون في مجالات الدفاع والأمن لمواجهة التحديات المشتركة. يمكن تسليط الضوء على أهمية هذا التعاون من خلال النقاط التالية:

1. مواجهة التهديدات الأمنية المشتركة:

التعاون العسكري بين تركيا ودول الخليج نشأ في سياق مواجهة التهديدات الأمنية المشتركة التي تواجه المنطقة، مثل التوترات مع إيران، الحروب الأهلية في سوريا واليمن، والتهديدات الإرهابية المتزايدة. هذه التحديات الأمنية دفعت دول الخليج إلى البحث عن شركاء إقليميين يمتلكون قدرات عسكرية متطورة، وتركيا كانت خيارًا طبيعيًا في هذا السياق نظرًا لموقعها الجغرافي الاستراتيجي وقوتها العسكرية.

تركيا، التي تتمتع بجيش قوي وتاريخ طويل من المشاركة في التحالفات العسكرية الدولية، قدمت دعمًا لدول الخليج من خلال تبادل المعلومات الاستخباراتية، التعاون في مجال مكافحة الإرهاب، وتقديم الدعم اللوجستي في العمليات العسكرية. هذه الشراكة أسهمت في تعزيز قدرة دول الخليج على مواجهة التحديات الأمنية بشكل أكثر فعالية.

2. التدريبات العسكرية المشتركة:

التدريبات العسكرية المشتركة بين القوات التركية وقوات دول الخليج تعد واحدة من أبرز مظاهر التعاون العسكري. هذه التدريبات تهدف إلى تعزيز الجاهزية القتالية والتنسيق العملياتي بين الطرفين، مما يزيد من قدرتهم على تنفيذ عمليات مشتركة في حالات الطوارئ أو النزاعات الإقليمية.

التدريبات المشتركة تشمل مجموعة واسعة من السيناريوهات العسكرية، مثل الدفاع الجوي، مكافحة الإرهاب، العمليات البرمائية، وحفظ السلام. من خلال هذه التدريبات، يتم تبادل الخبرات والمعرفة التقنية بين القوات، مما يعزز من تكامل القوات المسلحة للطرفين وقدرتها على العمل معًا بفعالية.

3. تعزيز الاستقرار الإقليمي:

التعاون العسكري بين تركيا ودول الخليج يسهم في تعزيز الاستقرار الإقليمي من خلال الردع المشترك ضد التهديدات المحتملة. وجود شراكة عسكرية قوية بين دول الخليج وتركيا يرسل رسالة واضحة لأي أطراف قد تفكر في تهديد أمن واستقرار المنطقة. هذا التعاون يشكل جزءًا من استراتيجية أوسع للحفاظ على الأمن الإقليمي من خلال بناء تحالفات قوية بين الدول التي تشترك في مصالح أمنية مشتركة.

4. دعم الصناعات الدفاعية:

التعاون العسكري لا يقتصر على التدريبات والعمليات المشتركة فحسب، بل يمتد ليشمل التعاون في مجال الصناعات الدفاعية. تركيا، التي تطورت بشكل كبير في

مجال تصنيع الأسلحة والتكنولوجيا العسكرية، أصبحت موردًا مهمًا لدول الخليج في هذا المجال. دول الخليج استفادت من الخبرات التركية في تطوير صناعاتها الدفاعية، من خلال شراء معدات عسكرية تركية أو الدخول في شراكات لإنتاج تقنيات دفاعية محليًا.

هذا التعاون الصناعي يسهم في تعزيز القدرة الدفاعية لدول الخليج ويقلل من اعتمادها على مصادر تسليح خارجية. كما أنه يعزز الاقتصاد التركي من خلال زيادة صادرات الأسلحة والتكنولوجيا الدفاعية.

5. التعاون في مكافحة الإرهاب:

مكافحة الإرهاب تشكل مجالًا مهمًا للتعاون العسكري بين تركيا ودول الخليج. الطرفان يواجهان تهديدات إرهابية متعددة من تنظيمات مثل داعش وغيرها من الجماعات المتطرفة. التعاون في هذا المجال يشمل تبادل المعلومات الاستخباراتية، التدريب على تقنيات مكافحة الإرهاب، والتنسيق في تنفيذ عمليات مشتركة ضد الخلايا الإرهابية.

هذا التعاون في مكافحة الإرهاب يزيد من فعالية الطرفين في مواجهة هذا التهديد، ويعزز من قدرة كل منهما على حماية أمنه الداخلي.

6. تعزيز العلاقات السياسية والدبلوماسية:

التعاون العسكري بين تركيا ودول الخليج يعزز العلاقات السياسية والدبلوماسية بين الطرفين. الشراكات الدفاعية تؤدي إلى بناء الثقة المتبادلة وتعزيز التعاون في مجالات أخرى مثل الاقتصاد والسياسة الخارجية. كما أنها تعطي تركيا ودول الخليج نفوذًا أكبر في المحافل الدولية، حيث يمكنهم استخدام هذه الشراكات العسكرية للتأثير في السياسات الإقليمية والدولية.[10]

النزاعات الإقليمية، مثل الأزمة السورية، كان لها تأثير كبير على العلاقات الأمنية بين تركيا ودول الخليج، حيث شكلت هذه النزاعات اختباراً حقيقياً لتحالفاتهم الاستراتيجية وتعاونهم الأمني. يمكن تحليل تأثير هذه النزاعات من خلال النقاط التالية:

1. تقارب المصالح الأمنية:

الأزمة السورية كانت محوراً أساسياً لتقارب المصالح الأمنية بين تركيا ودول الخليج، خاصة مع تصاعد التهديدات الأمنية الناجمة عن النزاع، بما في ذلك صعود تنظيمات إرهابية مثل داعش، وتعاظم النفوذ الإيراني في سوريا. تركيا ودول الخليج، خصوصاً المملكة العربية السعودية وقطر، وجدوا أنفسهم في خندق واحد فيما يتعلق بموقفهم من النظام السوري ودعمهم للمعارضة السورية.

هذا التقارب في المصالح أدى إلى تعزيز التعاون الأمني والاستخباراتي بين الطرفين، حيث تبادلا المعلومات الأمنية حول تحركات الجماعات المسلحة وتنسيق

---

[10] Öztürk, İbrahim. "Turkey-Gulf Relations in a Changing Middle East." Insight Turkey, Vol. 20, No. 2, 2018.

الجهود لدعم الفصائل المعارضة. هذا التعاون كان جزءاً من استراتيجية أوسع لاحتواء النفوذ الإيراني في سوريا والمنطقة بشكل عام.

2. التوترات الناتجة عن اختلاف الأولويات:

رغم التقارب العام في المواقف، إلا أن هناك توترات ظهرت بسبب اختلاف الأولويات بين تركيا وبعض دول الخليج، خاصة مع تعقد الأزمة السورية وتشابكها مع نزاعات أخرى في المنطقة. تركيا كانت أكثر تركيزاً على منع تشكيل كيان كردي مستقل على حدودها الجنوبية، وهو ما دفعها إلى اتخاذ إجراءات عسكرية مباشرة داخل سوريا. في المقابل، كانت بعض دول الخليج تركز بشكل أكبر على تقليص النفوذ الإيراني ودعم المعارضة السورية بشكل أوسع.

هذه الاختلافات في الأولويات أدت أحياناً إلى توترات في العلاقات، حيث كانت تركيا تشعر بضرورة اتخاذ خطوات عسكرية أحادية الجانب، مما قد يثير قلق بعض دول الخليج التي تفضل الحلول الدبلوماسية أو التي لديها أولويات أخرى في المنطقة.

3. التدخل العسكري التركي في سوريا:

التدخل العسكري التركي المباشر في سوريا، من خلال عمليات مثل "درع الفرات" و"غصن الزيتون"، كان له تأثير مباشر على العلاقات الأمنية مع دول الخليج. هذه العمليات العسكرية التركية هدفت إلى إضعاف القوى الكردية في شمال سوريا ومنع قيام كيان كردي مستقل قد يشكل تهديداً لأمن تركيا.

دول الخليج، رغم تفهمها للمخاوف الأمنية التركية، كانت تخشى من أن تؤدي هذه التحركات إلى تعقيد الوضع أكثر في سوريا وتقلل من فرص الحل السياسي. مع ذلك، استمر التعاون بين الطرفين في سياق الدعم المشترك لبعض الفصائل المعارضة المعتدلة ومواجهة التهديدات الإرهابية.

4. دور إيران وتعقيد المشهد الأمني:

النزاع السوري زاد من تعقيد المشهد الأمني في المنطقة بسبب التدخل الإيراني الواسع لدعم النظام السوري. هذا التدخل الإيراني كان مصدر قلق كبير لدول الخليج وتركيا على حد سواء، حيث زاد من النفوذ الإيراني في منطقة تعد حيوية لمصالح الطرفين.

التصدي لهذا النفوذ الإيراني أصبح أحد المحاور الرئيسية للتعاون الأمني بين تركيا ودول الخليج. ومع ذلك، كان هناك تفاوت في كيفية مواجهة هذا النفوذ، حيث فضلت بعض دول الخليج اتباع سياسات أكثر تشدداً، بينما كانت تركيا تسعى في بعض الأحيان إلى موازنة علاقاتها مع إيران للحفاظ على مصالحها الإقليمية الأخرى.

5. تأثير الأزمة السورية على سياسات اللاجئين:

الأزمة السورية تسببت في نزوح ملايين السوريين إلى دول الجوار، بما في ذلك تركيا. تركيا، التي استضافت أكبر عدد من اللاجئين السوريين، كانت تسعى

لتنسيق الجهود مع دول الخليج لتقديم الدعم لهؤلاء اللاجئين. هذا التنسيق شمل جوانب أمنية أيضاً، حيث كانت هناك مخاوف من تسلل عناصر إرهابية مع موجات اللاجئين.

دول الخليج، رغم تقديمها دعماً مالياً كبيراً، كانت أقل انخراطاً في استقبال اللاجئين، مما وضع عبئاً إضافياً على تركيا وأدى إلى اختلافات في أولويات التعامل مع تداعيات الأزمة.

6. التداعيات على العلاقات الإقليمية والدولية:

الأزمة السورية أثرت بشكل كبير على العلاقات الإقليمية والدولية لكل من تركيا ودول الخليج. التعاون في سوريا أدى إلى تقارب أكبر مع بعض القوى الغربية، خاصة الولايات المتحدة، لكنه في الوقت نفسه أدى إلى توترات مع دول أخرى مثل روسيا، التي تدعم النظام السوري بشكل مباشر.

هذا التوازن الصعب بين التحالفات الإقليمية والدولية دفع تركيا ودول الخليج إلى تعزيز التعاون الأمني والاستخباراتي لضمان حماية مصالحهم المشتركة، وفي الوقت نفسه تجنب الصدام المباشر مع القوى الكبرى المتورطة في الأزمة.[11]

**العوامل الثقافية والدينية**

[11] Sezgin, Fehim, and Mustafa Kibaroğlu. "The Evolution of Turkey-GCC Security Relations." Middle East Policy, Vol. 24, No. 3, 2017.

العوامل الثقافية والدينية لعبت دورًا مهمًا في تعزيز الروابط بين تركيا ودول الخليج، مما ساهم في تقوية العلاقات الثنائية وتحويلها إلى شراكات استراتيجية تتجاوز الجوانب السياسية والاقتصادية. هذه العوامل ليست مجرد إضافات سطحية للعلاقات، بل تشكل جزءًا من الهوية المشتركة التي تجمع الطرفين، مما يعزز من التقارب والانسجام في مواقفهما تجاه العديد من القضايا الإقليمية والدولية. يمكن توضيح هذا الدور من خلال النقاط التالية:

1. الهوية الإسلامية المشتركة:

تركيا ودول الخليج تشتركان في الهوية الإسلامية التي تشكل أساسًا قويًا لتعزيز العلاقات. هذه الهوية المشتركة تلعب دورًا كبيرًا في بناء التفاهم والاحترام المتبادل، خاصة فيما يتعلق بالقضايا التي تهم العالم الإسلامي بشكل عام. تركيا تحت قيادة حزب العدالة والتنمية، الذي يعزز القيم الإسلامية في سياسته الخارجية، وجدت في دول الخليج شركاء طبيعيين يتقاسمون نفس القيم والمبادئ.

الهوية الإسلامية المشتركة تجلت في التنسيق بين الطرفين في دعم القضايا الإسلامية على الصعيدين الإقليمي والدولي، مثل دعم حقوق الفلسطينيين أو الدفاع عن قضايا المسلمين في مناطق النزاع. هذا التنسيق عزز من مكانة تركيا ودول الخليج كقادة في العالم الإسلامي، مما ساهم في تقوية روابطهما.

2. التعاون في التعليم والثقافة:

التعاون في مجالات التعليم والثقافة يمثل أحد الجوانب المهمة في تعزيز الروابط بين تركيا ودول الخليج. العديد من الطلاب الخليجيين يدرسون في الجامعات التركية، وهو ما يسهم في بناء جيل جديد من القادة والمثقفين الذين يتمتعون بفهم عميق للثقافة التركية. بالإضافة إلى ذلك، تم توقيع العديد من الاتفاقيات الثقافية بين الطرفين، تشمل التبادل الثقافي والفني، وتعزيز التعاون بين المؤسسات التعليمية.

هذا التعاون الثقافي والعلمي يسهم في زيادة التفاعل بين شعوب الدولتين، مما يؤدي إلى تعزيز التفاهم المتبادل وتكوين روابط اجتماعية قوية تسهم في دعم العلاقات السياسية والاقتصادية.

3. الحج والعمرة:

الحج والعمرة يشكلان جزءًا مهمًا من الروابط الدينية بين تركيا ودول الخليج، وخاصة المملكة العربية السعودية. تركيا، كدولة ذات أغلبية مسلمة، ترسل سنويًا مئات الآلاف من الحجاج والمعتمرين إلى مكة والمدينة، مما يعزز الروابط الشعبية بين الطرفين. التعاون في تنظيم رحلات الحج والعمرة، وتقديم التسهيلات اللازمة للحجاج والمعتمرين، يعكس التعاون العميق في المجالات الدينية والروحية.

هذه الروابط الدينية تعزز من التواصل المستمر بين الشعبين، وتؤكد على أهمية الدين كعامل موحد يسهم في تقوية العلاقات الثنائية.

4. التعاون الديني والدعوي:

تركيا ودول الخليج تتعاونان في مجالات الدعوة والتوجيه الديني من خلال المؤسسات الدينية والتعليمية. على سبيل المثال، تركيا تستضيف العديد من العلماء والدعاة من دول الخليج في مؤتمرات وندوات دينية تهدف إلى تعزيز القيم الإسلامية المشتركة ومناقشة قضايا تهم العالم الإسلامي.

التعاون في هذا المجال لا يقتصر على الجانب الديني فقط، بل يمتد إلى تعزيز الحوار بين الثقافات والحضارات، ودعم مبادرات التسامح والتعايش بين الأديان. هذه الجهود تسهم في بناء جسور الثقة والتفاهم بين الطرفين، مما يعزز من استقرار العلاقات ويعمق الروابط الثقافية والدينية.

5. الترويج للسياحة الدينية والثقافية:

تركيا تعتبر وجهة سياحية رئيسية لمواطني دول الخليج، خاصة في السياحة الدينية والثقافية. الأماكن التاريخية والدينية في تركيا، مثل المساجد والمتاحف الإسلامية، تجذب أعدادًا كبيرة من السياح الخليجيين. هذه الزيارات تساهم في تعزيز الروابط الثقافية والدينية، حيث يتعرف الخليجيون على التراث الإسلامي الغني في تركيا، مما يعزز من التفاهم والانسجام بين الثقافات.

بالإضافة إلى ذلك، تركيا تستفيد من هذه السياحة في تعزيز اقتصادها، بينما تستفيد دول الخليج من تعميق روابطها مع تركيا من خلال التفاعل المستمر بين شعوبها.

6. الدعم في الأزمات الإنسانية:

العوامل الدينية والثقافية لعبت دورًا في توحيد الجهود بين تركيا ودول الخليج في التعامل مع الأزمات الإنسانية، مثل تلك الناتجة عن الحروب والنزاعات في المنطقة. الطرفان يتشاركان في تقديم المساعدات الإنسانية والإغاثية، مستندين إلى القيم الإسلامية التي تحث على التعاون ومساعدة المحتاجين.

هذا التعاون الإنساني لا يعزز فقط من العلاقات بين الحكومات، بل يساهم أيضًا في تقوية الروابط بين الشعوب، ويعزز من مكانة الطرفين كقوى إقليمية مسؤولة في دعم الاستقرار والسلام.[12]

كذلك فإن التعاون في مجالات التعليم والتبادل الثقافي بين تركيا ودول الخليج يمثل أحد الأعمدة الأساسية في تعزيز العلاقات الثنائية وتحويلها إلى شراكات استراتيجية عميقة. هذا التعاون ليس مجرد تبادل للمعرفة والمعلومات، بل هو أداة فعالة لتعزيز التفاهم المتبادل، وبناء جسور التواصل بين الثقافات، وتوطيد الروابط بين شعوب الدولتين. يمكن تحليل أهمية هذا التعاون من خلال النقاط التالية:

1. التبادل الأكاديمي والبحث العلمي:

التبادل الأكاديمي بين تركيا ودول الخليج شهد تطورًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة، حيث تزايدت أعداد الطلاب الخليجيين الذين يدرسون في الجامعات التركية، وخاصة في مجالات الطب والهندسة والعلوم الاجتماعية. تركيا، التي

---

[12] Göle, Nilüfer. "Islam and Secularity: The Future of Europe's Public .Sphere." Duke University Press, 2015

تمتلك نظامًا تعليميًا متقدمًا ومؤسسات أكاديمية ذات سمعة عالمية، أصبحت وجهة مفضلة للطلاب الخليجيين الذين يبحثون عن تعليم عالي الجودة بتكاليف معقولة.

هذا التبادل الأكاديمي لا يقتصر على الطلاب فقط، بل يشمل أيضًا برامج التبادل للأساتذة والباحثين بين الجامعات التركية والخليجية. هذه البرامج تسهم في تعزيز البحث العلمي المشترك، وتبادل الخبرات الأكاديمية، وإقامة مؤتمرات وورش عمل تركز على القضايا ذات الاهتمام المشترك، مما يعزز من مكانة كلا الطرفين في المجتمع الأكاديمي الدولي.

2. المؤسسات التعليمية المشتركة:

التعاون في مجال التعليم امتد ليشمل إنشاء مؤسسات تعليمية مشتركة بين تركيا ودول الخليج. على سبيل المثال، بعض الجامعات التركية افتتحت فروعًا لها في دول الخليج لتلبية الطلب المتزايد على التعليم العالي. هذه المؤسسات توفر برامج تعليمية متميزة تتماشى مع احتياجات سوق العمل في الخليج، مما يسهم في تطوير الكوادر البشرية المحلية وتعزيز قدراتها.

كما أن هناك تعاون في تطوير المناهج الدراسية التي تركز على تعزيز القيم الثقافية والدينية المشتركة بين الطرفين، مما يساعد في بناء جيل جديد من القادة والمفكرين الذين يحملون رؤية مشتركة نحو المستقبل.

3. المنح الدراسية وبرامج الدعم المالي:

تركيا تقدم العديد من المنح الدراسية للطلاب من دول الخليج، مما يسهم في زيادة فرص التعليم العالي للطلاب الخليجيين في الجامعات التركية. هذه المنح تشمل تكاليف الدراسة والمعيشة، مما يجعل الدراسة في تركيا خيارًا جذابًا للعديد من الطلاب.

من جهة أخرى، دول الخليج تقدم دعمًا ماليًا لمشاريع تعليمية وبحثية في تركيا، مما يعزز من التعاون بين الجامعات والمؤسسات البحثية في كلا البلدين. هذا الدعم يسهم في تمويل الأبحاث التي تركز على القضايا ذات الاهتمام المشترك، مثل الأمن الغذائي، الطاقة المتجددة، والتنمية المستدامة.

4. تعزيز اللغة والثقافة:

التبادل الثقافي بين تركيا ودول الخليج يشمل أيضًا تعزيز تعلم اللغة والثقافة. العديد من المراكز الثقافية التركية في دول الخليج تقدم دورات لتعليم اللغة التركية، بالإضافة إلى تنظيم فعاليات ثقافية تعرف الجمهور الخليجي على التراث والثقافة التركية. هذه المبادرات تسهم في تعزيز التفاهم الثقافي وتوسيع دائرة المعرفة بين الطرفين.

في المقابل، تشجع دول الخليج على تعلم اللغة العربية في تركيا من خلال برامج تعليمية وفعاليات ثقافية تسلط الضوء على الثقافة الخليجية. هذا التبادل اللغوي والثقافي يعزز من الروابط الشعبية ويسهم في بناء علاقات أقوى وأكثر استدامة بين شعوب الدولتين.

5. المؤتمرات والفعاليات الثقافية المشتركة:

تركيا ودول الخليج تشاركان بانتظام في تنظيم مؤتمرات وفعاليات ثقافية مشتركة تسلط الضوء على القضايا الثقافية والدينية المشتركة. هذه الفعاليات تشمل المعارض الفنية، المهرجانات الثقافية، الندوات الفكرية، والحفلات الموسيقية التي تجمع بين الفن والتراث من كلا الجانبين.

هذه الفعاليات تسهم في تعزيز الحوار الثقافي وتبادل الأفكار، مما يؤدي إلى بناء جسور تواصل بين المثقفين والفنانين من كلا البلدين، ويعزز من التعاون في مجالات الإبداع والفنون.

6. دور الثقافة في تعزيز العلاقات الدبلوماسية:

الثقافة والتعليم يلعبان دورًا كبيرًا في تعزيز العلاقات الدبلوماسية بين تركيا ودول الخليج. التبادل الثقافي والتعليمي يساعد في بناء صورة إيجابية لكل دولة لدى شعب الأخرى، مما يسهم في تقوية العلاقات السياسية والاقتصادية.

الفعاليات الثقافية المشتركة تمثل أيضًا وسيلة فعالة لتجاوز الخلافات السياسية وتعزيز التفاهم المتبادل. من خلال التركيز على القيم المشتركة والتراث الثقافي، يمكن للطرفين تعزيز الروابط الدبلوماسية وبناء علاقات قائمة على الاحترام المتبادل والتعاون.[13]

[13] Günay, Cengiz. "Muslim World Politics and Turkey-Gulf Relations." Journal of Arabian Studies, Vol. 9, No. 2, 2019.

# الفصل الثالث: دراسة حالة: العلاقات التركية-السعودية والتركية-القطرية

## العلاقات التركية-السعودية:

مسار العلاقات الثنائية بين تركيا والمملكة العربية السعودية وتاريخ التحالفات بينهما يعكس تفاعلات معقدة ومتغيرة، متأثرة بالتحولات الجيوسياسية الإقليمية والدولية. هذه العلاقات مرت بمراحل مختلفة، شهدت خلالها تقارباً وتباعداً استجابة للأحداث السياسية والأمنية في المنطقة. يمكن تقسيم مسار العلاقات التركية-السعودية وتاريخ التحالفات إلى عدة مراحل رئيسية:

1. المرحلة العثمانية وما بعدها (قبل 1932):

خلال الفترة العثمانية، كانت معظم مناطق الجزيرة العربية، بما في ذلك الحجاز، تحت سيطرة الدولة العثمانية. السعودية، أو ما يعرف حينها بإمارة الدرعية ثم الدولة السعودية الثانية والثالثة، دخلت في صراعات مع الدولة العثمانية في محاولاتها لبسط نفوذها وتأسيس دولة مستقلة. هذه الصراعات أدت إلى توترات وعلاقات متوترة مع الدولة العثمانية. بعد انهيار الدولة العثمانية وانسحابها من الحجاز، تمكنت العائلة المالكة السعودية من توحيد معظم شبه الجزيرة العربية، مما أدى إلى تأسيس المملكة العربية السعودية عام 1932.

2. التحالفات في مرحلة الحرب الباردة (1950-1990):

خلال فترة الحرب الباردة، كانت كل من السعودية وتركيا حليفتين رئيسيتين للغرب، حيث انضمت تركيا إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو) في 1952، وأصبحت السعودية شريكاً استراتيجياً للولايات المتحدة في المنطقة، بفضل دورها كمصدر رئيسي للنفط. رغم هذا التحالف المشترك مع الغرب، لم تشهد العلاقات التركية-السعودية تعاوناً كبيراً خلال هذه الفترة. تركزت العلاقة بشكل أكبر على القضايا ذات الاهتمام المشترك مثل مواجهة التوسع الشيوعي في المنطقة، لكن التفاعل المباشر بين البلدين كان محدوداً نسبياً.

3. ما بعد الحرب الباردة (1990-2002):

مع نهاية الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفيتي، بدأت تركيا والسعودية في إعادة تقييم سياساتهما الخارجية. شهدت هذه الفترة بداية تحسن تدريجي في العلاقات، خاصة بعد حرب الخليج الأولى (1990-1991). دعمت تركيا التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة لتحرير الكويت، وهو ما لقي استحساناً من قبل السعودية. ومع ذلك، بقيت العلاقات محدودة نسبياً ولم تتطور إلى شراكات استراتيجية واسعة.

4. صعود حزب العدالة والتنمية وتزايد التقارب (2002-2011):

مع صعود حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا عام 2002، بدأت العلاقات بين أنقرة والرياض تشهد تقارباً ملحوظاً. تركيا، تحت قيادة رجب طيب أردوغان، سعت إلى تعزيز علاقاتها مع العالم الإسلامي، بما في ذلك السعودية.

تزايد التعاون بين البلدين في مجالات الاقتصاد، التجارة، والاستثمارات، حيث أصبحت تركيا وجهة مفضلة للاستثمارات السعودية. كما تم تعزيز التعاون في مجالات الثقافة والتعليم والسياحة.

5. مرحلة ما بعد الربيع العربي (2011-2016):

الربيع العربي الذي اندلع في عام 2011 شكل نقطة تحول كبيرة في العلاقات التركية-السعودية. في البداية، توافقت مواقف البلدين حول دعم التغييرات السياسية في بعض الدول العربية، لكن سرعان ما ظهرت تباينات في الرؤى حول كيفية إدارة الأزمات الناشئة. كانت الخلافات الأبرز حول الأزمة في مصر بعد انقلاب 2013، حيث دعمت السعودية النظام الجديد، بينما أيدت تركيا حكومة الإخوان المسلمين المعزولة. هذا الخلاف أدى إلى توتر كبير في العلاقات، لكن الطرفين سعيا للحفاظ على قدر من التعاون في مجالات أخرى.

6. التوترات وتصاعد الخلافات (2016-2018):

خلال هذه الفترة، ازدادت التوترات بين تركيا والسعودية على خلفية العديد من القضايا الإقليمية، أبرزها الأزمة الخليجية مع قطر في 2017، حيث وقفت تركيا إلى جانب قطر وأقامت قاعدة عسكرية هناك، وهو ما أثار حفيظة السعودية. كما أن التباينات في الرؤى حول الحرب في اليمن وتعامل كل من البلدين مع القضية السورية زادت من التوترات. اغتيال الصحفي السعودي جمال خاشقجي في القنصلية السعودية بإسطنبول عام 2018 كان نقطة تحول كبيرة في العلاقات، حيث شهدت العلاقات توتراً شديداً وانتقادات متبادلة بين البلدين.

7. إعادة بناء العلاقات وتحقيق التقارب (2019-2023):

رغم التوترات الحادة، بدأت تركيا والسعودية في عام 2019 بمحاولات لإعادة بناء العلاقات. التطورات الإقليمية مثل تزايد النفوذ الإيراني والتحديات الاقتصادية دفعت البلدين إلى محاولة تخفيف التوترات وتحقيق تقارب من جديد. شهدت هذه الفترة زيارات متبادلة على مستويات مختلفة، وعقد اجتماعات لتجاوز الخلافات. في 2021 و2022، شهدت العلاقات انفراجة مع زيارات رسمية رفيعة المستوى بين البلدين، مما أدى إلى تحسين العلاقات الاقتصادية والتجارية.

8. التحالفات الاستراتيجية المعاصرة (2023-الآن):

في السنوات الأخيرة، استمرت جهود التقارب بين تركيا والسعودية في إطار التحالفات الاستراتيجية الأوسع التي تشمل مجالات الأمن والدفاع، الاقتصاد، الطاقة، والسياحة. البلدين عملا على تجاوز الخلافات السابقة والتركيز على المصالح المشتركة، بما في ذلك مواجهة التحديات الإقليمية مثل النفوذ الإيراني والصراعات في اليمن وسوريا.

التعاون في مجالات الاستثمارات المشتركة وتطوير البنية التحتية شهد تطوراً ملحوظاً، حيث أصبحت السعودية مستثمراً رئيسياً في بعض المشاريع التركية الكبرى. كما شهد التعاون في مجالات الدفاع والأمن تطوراً مع زيادة التنسيق العسكري والدفاعي بين البلدين.

**تحليل التوترات وأسبابها**

التوترات بين تركيا والمملكة العربية السعودية نشأت نتيجة تباين في الرؤى والمواقف حول عدد من القضايا الإقليمية، مما أدى إلى خلافات أثرت على العلاقات الثنائية. هذه التوترات لم تكن مجرد نتيجة لخلافات سياسية عابرة، بل عكست اختلافات جوهرية في استراتيجيات البلدين تجاه قضايا المنطقة. يمكن تحليل التوترات وأسبابها من خلال النقاط التالية:

1. الأزمة السورية:

كانت الأزمة السورية واحدة من أولى القضايا التي كشفت عن تباين في الرؤى بين تركيا والسعودية. في بداية الصراع، كان هناك نوع من التوافق بين البلدين على ضرورة رحيل حكومة الرئيس السوري بشار الأسد ودعم المعارضة السورية. لكن مع مرور الوقت، بدأت الخلافات تظهر حول طبيعة القوى المعارضة التي يجب دعمها. تركيا ركزت بشكل كبير على دعم الفصائل ذات التوجهات الإسلامية، بينما كانت السعودية أكثر حذراً في دعم الفصائل المرتبطة بالإسلاميين، خاصةً بعد صعود الجماعات المتطرفة مثل داعش وجبهة النصرة.

2. الأزمة المصرية واختلاف المواقف (2013):

في عام 2013، عندما تم عزل حكومة الإخوان المسلمين برئاسة محمد مرسي في مصر، تفاقمت الخلافات بين تركيا والسعودية. تركيا، بقيادة رجب طيب أردوغان، أيدت حكومة مرسي وانتقدت بشدة عزلها، واعتبرت أن هذا التحرك

يمثل انتكاسة للديمقراطية في المنطقة. في المقابل، دعمت السعودية الحكومة الجديدة بقيادة عبد الفتاح السيسي، وقدمت لها مساعدات مالية ودبلوماسية كبيرة. هذا التباين في المواقف أدى إلى توتر شديد في العلاقات، حيث اتخذت كل دولة موقفاً مختلفاً بشكل كبير عن الأخرى، مما عمق الفجوة بين أنقرة والرياض.

3. الأزمة الخليجية مع قطر (2017):

الأزمة الخليجية التي اندلعت في عام 2017 عندما قطعت السعودية والإمارات والبحرين ومصر علاقاتها مع قطر، كانت من أبرز نقاط التوتر بين أنقرة والرياض. تركيا دعمت قطر بشكل علني وسريع، ووقعت اتفاقية عسكرية معها، مما أدى إلى نشر قوات تركية في قاعدة عسكرية في قطر. السعودية رأت في هذه الخطوة دعماً صريحاً لخصمها القطري، وزادت هذه الخطوة من حدة التوترات بين تركيا والسعودية. بالنسبة لتركيا، كانت قطر شريكاً استراتيجياً واقتصادياً، وكان الدفاع عنها جزءاً من استراتيجية تركيا لتعزيز نفوذها في المنطقة.

4. اغتيال جمال خاشقجي (2018):

اغتيال الصحفي السعودي جمال خاشقجي في القنصلية السعودية بإسطنبول في أكتوبر 2018 كان نقطة تحول كبيرة في العلاقات بين البلدين. تركيا أدانت الحادثة بشدة وأجرت تحقيقات مكثفة كشفت عن تورط مسؤولين سعوديين في الجريمة. الرئيس التركي رجب طيب أردوغان استخدم القضية للضغط على السعودية، مما أدى إلى تصعيد التوترات إلى مستويات غير مسبوقة. السعودية

بدورها اعتبرت التصرفات التركية تدخلاً في شؤونها الداخلية ومحاولة لإحراجها دولياً.

5. النفوذ الإقليمي والنزاعات في الشرق الأوسط:

الخلافات حول كيفية إدارة النزاعات في الشرق الأوسط، خاصة في اليمن وليبيا، كانت من أبرز أسباب التوترات بين تركيا والسعودية. في اليمن، قادت السعودية تحالفاً عسكرياً لدعم الحكومة الشرعية ضد الحوثيين، بينما كانت تركيا داعمة للحل السياسي دون تدخل عسكري كبير. في ليبيا، دعمت تركيا حكومة الوفاق الوطني في طرابلس، بينما دعمت السعودية والإمارات قوات الجنرال خليفة حفتر. هذه الخلافات حول النفوذ الإقليمي والصراعات المسلحة أدت إلى تباعد كبير في مواقف البلدين.

6. التنافس على قيادة العالم الإسلامي:

تركيا والسعودية تتنافسان على دور القيادة في العالم الإسلامي. السعودية تعتبر نفسها حامية للحرمين الشريفين وقائدة للعالم الإسلامي السني، بينما تسعى تركيا بقيادة حزب العدالة والتنمية إلى تعزيز نفوذها في العالم الإسلامي من خلال خطاب ديني وسياسي يستند إلى موروثها العثماني. هذا التنافس أدى إلى توترات متزايدة، خاصة في ظل الدعم التركي لبعض الحركات الإسلامية في المنطقة، وهو ما تعتبره السعودية تهديداً لنفوذها.

**تحولات العلاقات التركية السعودية**

دراسة التحولات الأخيرة والشراكات الاقتصادية والأمنية بين تركيا والمملكة العربية السعودية تكشف عن جهود متواصلة من كلا البلدين لإعادة بناء العلاقات وتجاوز التوترات التي شهدتها الفترة السابقة. هذه التحولات لم تأتِ من فراغ، بل كانت استجابة للتحديات الإقليمية والدولية المتزايدة، والحاجة إلى تعزيز الاستقرار الإقليمي من خلال التعاون الاستراتيجي. يمكن تناول هذه التحولات والشراكات من خلال الجوانب التالية:

1. إعادة بناء العلاقات الدبلوماسية:

في السنوات الأخيرة، شهدت العلاقات التركية-السعودية تحسناً ملحوظاً، خاصة بعد فترة من التوترات الحادة التي أعقبت أحداث مثل الأزمة الخليجية واغتيال جمال خاشقجي. البلدين أدركا أن التحديات الإقليمية مثل التهديدات الإيرانية، الصراعات في سوريا واليمن، وحاجة المنطقة إلى استقرار اقتصادي وأمني، تتطلب تعاوناً مشتركاً.

زيارات رفيعة المستوى بين قادة البلدين، مثل زيارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى السعودية في عام 2022، أسهمت في تعزيز الثقة المتبادلة وفتح فصل جديد في العلاقات الثنائية. هذه الزيارات لم تكن مجرد مجاملات دبلوماسية، بل ترافقت مع توقيع اتفاقيات تهدف إلى تعزيز التعاون في مختلف المجالات.

2. الشراكات الاقتصادية:

التحولات الاقتصادية في كلا البلدين دفعت نحو تعزيز التعاون الاقتصادي.
السعودية، التي تسعى لتنويع اقتصادها بعيداً عن النفط ضمن رؤية 2030، ترى في تركيا شريكاً اقتصادياً مهماً، سواء من خلال الاستثمارات المباشرة أو التبادل التجاري. تركيا، التي تواجه تحديات اقتصادية، تستفيد من الاستثمارات السعودية في مشروعات البنية التحتية والعقارات، مما يساعد في تعزيز النمو الاقتصادي.

شهدت الفترة الأخيرة توقيع العديد من الاتفاقيات الاقتصادية بين البلدين، شملت قطاعات مثل السياحة، الصناعة، الزراعة، والطاقة المتجددة. هذه الشراكات الاقتصادية لا تعزز فقط من الروابط بين البلدين، بل تساهم أيضاً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي لكليهما في ظل التحديات العالمية.

3. التعاون في مجالات الطاقة:

الطاقة تمثل أحد المحاور الرئيسية في الشراكات الاقتصادية بين تركيا والسعودية. تركيا، التي تعتمد بشكل كبير على واردات الطاقة، تسعى لتعزيز شراكتها مع السعودية كأحد أكبر منتجي النفط في العالم. في هذا السياق، تم توقيع اتفاقيات لزيادة التعاون في مجالات النفط والغاز، بالإضافة إلى الطاقة المتجددة التي تعد محوراً مهماً في رؤية السعودية 2030.

التعاون في مجال الطاقة يتجاوز التبادل التجاري ليشمل أيضاً مشروعات مشتركة لتطوير تقنيات جديدة وتحسين كفاءة استغلال الموارد الطبيعية. هذا التعاون يسهم في تعزيز أمن الطاقة لكلا البلدين ويضع أسساً لشراكة طويلة الأمد.

4. الشراكات الأمنية والعسكرية:

على صعيد الأمن والدفاع، بدأت تركيا والسعودية في تعزيز التعاون الأمني والعسكري، خاصة في ظل التهديدات المشتركة التي تواجههما مثل الإرهاب والاضطرابات الإقليمية. هذا التعاون شمل تبادل المعلومات الاستخباراتية، تنظيم تدريبات عسكرية مشتركة، وتعزيز التعاون في مجال الصناعات الدفاعية.

تركيا، التي تمتلك صناعة دفاعية متقدمة، بدأت في تصدير معدات عسكرية وتقنيات دفاعية إلى السعودية. هذا التعاون الدفاعي يسهم في تعزيز القدرات العسكرية للسعودية ويعزز من العلاقات الاستراتيجية بين البلدين. بالإضافة إلى ذلك، التعاون في مجال الأمن السيبراني أصبح من المجالات المهمة في الشراكة الأمنية، في ظل تزايد التهديدات الإلكترونية.

5. التعاون في إدارة الأزمات الإقليمية:

تركيا والسعودية بدأتا في التنسيق بشكل أكبر حول كيفية إدارة الأزمات الإقليمية، مثل الصراع في اليمن والأزمة السورية. هذا التنسيق يهدف إلى تحقيق الاستقرار في المنطقة من خلال إيجاد حلول سياسية مستدامة للصراعات القائمة، وتقليل التدخلات الخارجية التي تزيد من تعقيد الأوضاع.

التعاون في إدارة الأزمات الإقليمية يعكس تحولاً في العلاقات بين البلدين من المنافسة إلى الشراكة الاستراتيجية، حيث يسعى كل طرف لتحقيق مصالحه من خلال التعاون والتنسيق المشترك.

## العلاقات التركية-القطرية:

العلاقات بين تركيا وقطر تمتد إلى عقود من الزمن، لكنها شهدت تحولات نوعية خاصة في العقدين الأخيرين، حيث تطورت من علاقات ودية تقليدية إلى تحالف استراتيجي شامل. يمكن تقسيم الخلفية التاريخية والتحالفات الاستراتيجية بين البلدين إلى عدة مراحل رئيسية:

1. العلاقات في العقود الأولى (قبل 2000):

في العقود الأولى من القرن العشرين وحتى أواخر التسعينيات، كانت العلاقات بين تركيا وقطر قائمة على الاحترام المتبادل والتفاعل الدبلوماسي المعتاد بين الدولتين. لم تكن العلاقات آنذاك مميزة بشكل خاص عن علاقات تركيا مع بقية دول الخليج. كانت هناك بعض التبادلات التجارية والدبلوماسية، لكن لم يكن هناك تعاون مكثف أو تحالفات استراتيجية ملحوظة بين البلدين.

2. مرحلة التقارب التدريجي (2000-2010):

مع بداية الألفية الجديدة، وتحديداً بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا عام 2002، بدأت العلاقات بين تركيا وقطر تأخذ منحىً مختلفاً. تركيا بقيادة رجب طيب أردوغان تبنت سياسة خارجية جديدة تركز على تعزيز علاقاتها مع الدول العربية والإسلامية، بما في ذلك دول الخليج. قطر، من جهتها، كانت

تسعى لتعزيز دورها الإقليمي والدولي من خلال بناء علاقات قوية مع الدول المؤثرة في المنطقة.

في هذه الفترة، بدأ التعاون بين البلدين يتزايد تدريجياً في مجالات الاقتصاد والتجارة والتعليم والثقافة. كما بدأ الجانبان بتنسيق مواقفهما في بعض القضايا الإقليمية والدولية، مما أسهم في تعزيز الثقة المتبادلة.

3. مرحلة التحالف الاستراتيجي (2011-2017):

التحالف الاستراتيجي بين تركيا وقطر بدأ يتشكل بوضوح خلال فترة الربيع العربي التي بدأت في عام 2011. كانت تركيا وقطر من أبرز الدول التي دعمت التغييرات السياسية في العالم العربي، وقدمتا دعماً سياسياً ومادياً لبعض الحركات السياسية التي ظهرت خلال هذه الفترة. هذا الدعم المشترك عزز من التحالف بين البلدين، خاصة في ظل التحديات المشتركة التي واجهتهما في المنطقة.

في هذه المرحلة، بدأت تركيا وقطر بتعزيز علاقاتهما الاقتصادية بشكل كبير، حيث ازداد حجم التبادل التجاري بين البلدين وتم توقيع العديد من الاتفاقيات الاقتصادية. كما أنشأت قطر استثمارات كبيرة في تركيا، خاصة في قطاعات العقارات والبنوك والطاقة. على الجانب الأمني، تم توقيع اتفاقية عسكرية بين البلدين في عام 2014، سمحت لتركيا بإقامة قاعدة عسكرية في قطر، وهو ما مثل تطوراً مهماً في التحالف بينهما.

4. الأزمة الخليجية وتعزيز التحالف (2017-2021):

الأزمة الخليجية التي اندلعت في يونيو 2017، عندما فرضت السعودية والإمارات والبحرين ومصر حصاراً على قطر، مثلت نقطة تحول رئيسية في التحالف التركي-القطري. تركيا كانت من أولى الدول التي دعمت قطر علنياً في مواجهة الحصار، ورفعت مستوى التعاون العسكري والاقتصادي إلى مستويات غير مسبوقة.

في ظل الحصار، أرسلت تركيا قوات عسكرية إضافية إلى قاعدتها في قطر وزودت الدوحة بالإمدادات الغذائية والطبية واللوجستية. كما تم توقيع اتفاقيات جديدة لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين، مما ساعد قطر على تجاوز بعض الصعوبات الناجمة عن الحصار.

5. التحالف الاستراتيجي في مرحلة ما بعد الحصار (2021-الآن):

بعد انتهاء الأزمة الخليجية في بداية عام 2021، استمر التحالف التركي-القطري في النمو والتطور. على الرغم من عودة العلاقات بين قطر ودول الخليج الأخرى، إلا أن التحالف مع تركيا ظل قوياً ومستقراً.

البلدان واصلا تعزيز التعاون في مجالات الدفاع والأمن والتجارة والاستثمار. الاستثمارات القطرية في تركيا ازدادت، وخاصة في مجالات البنية التحتية والعقارات والمصارف، بينما واصلت تركيا تقديم الدعم العسكري والتقني لقطر.

علاوة على ذلك، شهدت الفترة الأخيرة تنسيقاً أكبر بين البلدين في القضايا الإقليمية والدولية، بما في ذلك الأزمات في سوريا وليبيا وأفغانستان. التحالف بين تركيا وقطر أصبح نموذجاً للتعاون الاستراتيجي في المنطقة، يعتمد على المصالح المشتركة والثقة المتبادلة.

الأزمة الخليجية التي اندلعت في يونيو 2017 عندما قررت السعودية والإمارات والبحرين ومصر فرض حصار شامل على قطر، كانت واحدة من أكثر الأزمات الدبلوماسية تعقيدًا وتأثيرًا في منطقة الخليج في السنوات الأخيرة. هذه الأزمة لم تكن مجرد خلاف بين دول الجوار، بل كانت تعبيرًا عن تباين في الرؤى والمواقف تجاه عدد من القضايا الإقليمية والدولية. تركيا لعبت دورًا محوريًا في دعم قطر خلال هذه الأزمة، مما عزز من التحالف الاستراتيجي بين البلدين. يمكن تحليل الأزمة الخليجية ودور تركيا في دعم قطر من خلال النقاط التالية:

1. أسباب الأزمة الخليجية:

الأزمة الخليجية نشأت نتيجة خلافات متراكمة بين قطر والدول الأربع (السعودية، الإمارات، البحرين، مصر) حول عدد من القضايا الرئيسية. من أبرز هذه القضايا:

السياسات الخارجية المستقلة لقطر: قطر تبنت سياسات خارجية مستقلة، شملت دعم حركات إسلامية وسياسية مثل جماعة الإخوان المسلمين، والتي كانت تعتبرها بعض الدول الأخرى تهديدًا لاستقرارها.

علاقات قطر مع إيران: قطر حافظت على علاقات جيدة مع إيران، العدو التقليدي لدول الخليج العربية الأخرى، وهو ما أثار غضب السعودية والإمارات.

قناة الجزيرة: التي كانت تنتقد سياسات بعض الدول الخليجية وتدعم الحركات السياسية المعارضة، مما زاد من التوترات.

اتهامات بدعم الإرهاب: الدول الأربع اتهمت قطر بدعم وتمويل الإرهاب، وهي الاتهامات التي نفتها قطر بشدة.

2. دور تركيا في دعم قطر:

عندما فرضت الدول الأربع حصارًا على قطر، شمل إغلاق الحدود البرية والبحرية والجوية، كان رد فعل تركيا سريعًا وحاسمًا. تركيا قدمت دعمًا قويًا لقطر على عدة مستويات:

الدعم العسكري: تركيا كانت قد وقعت اتفاقية عسكرية مع قطر في عام 2014، لكن خلال الأزمة، تم تفعيل هذه الاتفاقية بشكل مكثف. تركيا أرسلت قوات إضافية إلى قاعدتها العسكرية في قطر، وأجرت تدريبات عسكرية مشتركة، مما عزز من القدرات الدفاعية لقطر وطمأن القيادة القطرية بأن لديها دعمًا عسكريًا قويًا في مواجهة أي تهديدات محتملة.

الدعم الاقتصادي: تركيا لعبت دورًا حاسمًا في تأمين الإمدادات الأساسية لقطر خلال الحصار. تركيا زودت قطر بالمواد الغذائية والسلع الاستهلاكية عبر الجسر

الجوي الذي أنشأته مباشرة بعد بدء الأزمة. هذا الدعم الاقتصادي كان بالغ الأهمية لقطر، حيث ساعدها على تجاوز الحصار بأقل قدر ممكن من الأضرار.

الدعم السياسي والدبلوماسي: تركيا دافعت بقوة عن قطر في المحافل الدولية، ودعت إلى حل الأزمة عبر الحوار والتفاوض. الرئيس التركي رجب طيب أردوغان وصف الحصار بأنه غير إنساني وغير عادل، وأكد على ضرورة رفعه فورًا. تركيا أيضًا عملت على تعزيز التحالفات مع دول أخرى تدعم قطر، مما ساهم في توازن القوى في المنطقة.

3. تداعيات دعم تركيا لقطر:

دعم تركيا لقطر خلال الأزمة الخليجية كان له تداعيات كبيرة على مستوى العلاقات الإقليمية والدولية:

تعزيز التحالف التركي-القطري: الدعم القوي الذي قدمته تركيا لقطر عزز من التحالف الاستراتيجي بين البلدين، وجعل العلاقات بينهما أكثر عمقًا وقوة. هذا التحالف أصبح نموذجًا للتعاون الاستراتيجي في المنطقة، ويعتمد على الثقة المتبادلة والمصالح المشتركة.

توتر العلاقات التركية مع دول الحصار: موقف تركيا من الأزمة أدى إلى توتر علاقاتها مع السعودية والإمارات بشكل خاص. رغم المحاولات اللاحقة لتهدئة التوترات، إلا أن العلاقات لم تعد إلى سابق عهدها، وظلت متوترة إلى حد ما بسبب الخلافات في السياسات الإقليمية.

تعزيز الدور التركي في الشرق الأوسط: دعم تركيا لقطر عزز من دورها كلاعب رئيسي في الشرق الأوسط، قادر على التأثير في مجريات الأحداث وتوجيه مسار الأزمات. هذا الدور الجديد جعل تركيا تتمتع بنفوذ أكبر في القضايا الإقليمية، لكنه أيضًا زاد من التحديات التي تواجهها في التعامل مع دول الخليج الأخرى.

4. النتائج على قطر:

الدعم التركي ساعد قطر على تجاوز الحصار والتغلب على العديد من التحديات الاقتصادية والسياسية. بفضل هذا الدعم، تمكنت قطر من:

تحقيق الاكتفاء الذاتي: قطر استطاعت تطوير قطاعاتها الزراعية والصناعية بشكل كبير خلال الأزمة، مما قلل من اعتمادها على الواردات من دول الجوار.

تعزيز التحالفات الدولية: قطر نجحت في بناء تحالفات دولية جديدة، ووطدت علاقاتها مع تركيا ودول أخرى مثل إيران، مما منحها هامش مناورة أكبر على الساحة الدولية.

بعد الأزمة الخليجية التي اندلعت في يونيو 2017، شهد التعاون بين تركيا وقطر تطوراً ملحوظاً في مجالات الدفاع والاقتصاد. هذه التطورات لم تكن مجرد استجابة للأزمة، بل جاءت في إطار تعزيز التحالف الاستراتيجي بين البلدين الذي ازداد قوة ومتانة خلال هذه الفترة. يمكن تحليل تطور التعاون في مجالات الدفاع والاقتصاد بعد الأزمة من خلال النقاط التالية:

1. تطور التعاون في مجال الدفاع:

أ. تعزيز الوجود العسكري التركي في قطر:

بعد اندلاع الأزمة الخليجية، قامت تركيا بتعزيز وجودها العسكري في قطر بشكل كبير. تركيا كانت قد أقامت قاعدة عسكرية في قطر بموجب اتفاقية تم توقيعها في عام 2014، لكن الأزمة دفعت أنقرة إلى إرسال قوات إضافية إلى القاعدة. هذا التعزيز شمل نشر مزيد من الجنود والمعدات العسكرية، وإجراء تدريبات عسكرية مشتركة مع القوات القطرية. الوجود العسكري التركي في قطر أصبح رمزًا قويًا للتحالف الاستراتيجي بين البلدين، وأكد على استعداد تركيا للدفاع عن حليفتها في وجه أي تهديدات محتملة.

ب. التعاون في مجال الصناعات الدفاعية:

تطور التعاون بين تركيا وقطر أيضًا في مجال الصناعات الدفاعية. قطر أصبحت مستثمرًا رئيسيًا في الصناعات الدفاعية التركية، بما في ذلك شراء أسلحة ومعدات متطورة من تركيا. هذا التعاون شمل أيضًا مشاركة الشركات القطرية في بعض المشاريع الدفاعية التركية، مما عزز من قدرات قطر الدفاعية وساهم في تطوير الصناعة الدفاعية التركية. التعاون في هذا المجال لم يكن مقتصرًا على التجارة فحسب، بل شمل أيضًا تبادل المعرفة والتكنولوجيا، مما ساهم في تعزيز الاستقلالية الدفاعية لقطر.

ج. التدريبات والمناورات المشتركة:

التدريبات العسكرية المشتركة بين تركيا وقطر ازدادت بشكل كبير بعد الأزمة. هذه التدريبات تهدف إلى تحسين التنسيق بين القوات المسلحة للبلدين، وتعزيز جاهزيتهما لمواجهة أي تهديدات محتملة. المناورات المشتركة تشمل سيناريوهات متعددة مثل الدفاع الجوي، العمليات البرمائية، ومكافحة الإرهاب. هذه التدريبات تعكس مستوى الثقة بين البلدين، وتؤكد على التزامهما بتعزيز التعاون العسكري.

2. تطور التعاون في المجال الاقتصادي:

أ. زيادة حجم التبادل التجاري:

التبادل التجاري بين تركيا وقطر شهد زيادة ملحوظة بعد الأزمة الخليجية. تركيا أصبحت شريكًا تجاريًا رئيسيًا لقطر، حيث زادت صادراتها إلى الدوحة بشكل كبير، خاصة في مجالات المواد الغذائية، البناء، والمنتجات الصناعية. قطر بدورها زادت من استثماراتها في تركيا، خاصة في قطاعات العقارات، البنوك، والسياحة. هذه الزيادة في التبادل التجاري ساعدت في تعزيز الاستقرار الاقتصادي لكلا البلدين، وساهمت في تعويض بعض الآثار السلبية للأزمة.

ب. الاستثمارات القطرية في تركيا:

بعد الأزمة، أصبحت قطر من أكبر المستثمرين في تركيا. الاستثمارات القطرية شملت قطاعات استراتيجية مثل البنية التحتية، الطاقة، والمصارف. قطر استحوذت على حصص في العديد من الشركات التركية الكبرى، مما عزز من

الروابط الاقتصادية بين البلدين. هذا الاستثمار لم يكن مجرد تعزيز للعلاقات الاقتصادية، بل كان أيضًا تعبيرًا عن الثقة في استقرار الاقتصاد التركي وإمكانياته المستقبلية.

ج. التعاون في مجال الطاقة:

مجال الطاقة شهد تعاونًا وثيقًا بين تركيا وقطر بعد الأزمة. قطر، كونها أحد أكبر مصدري الغاز الطبيعي المسال في العالم، أصبحت موردًا رئيسيًا للطاقة لتركيا. في المقابل، تركيا، التي تسعى لتنويع مصادر الطاقة وتقليل الاعتماد على الاستيراد من مصادر تقليدية، وجدت في قطر شريكًا موثوقًا في هذا المجال. التعاون في مجال الطاقة شمل أيضًا استثمارات مشتركة في مشاريع الطاقة المتجددة وتطوير تقنيات جديدة لتحسين كفاءة استخدام الطاقة.

د. تعزيز التعاون المالي والمصرفي:

التعاون بين تركيا وقطر في المجال المالي والمصرفي شهد تطورًا كبيرًا بعد الأزمة. البنوك القطرية بدأت بزيادة نشاطها في السوق التركي، وقدمت الدعم المالي للمشروعات التركية الكبرى. في المقابل، البنوك التركية بدأت بتوسيع عملياتها في قطر، مما ساهم في تعزيز الروابط المالية بين البلدين. هذا التعاون المالي أصبح عنصرًا أساسيًا في التحالف الاستراتيجي بين تركيا وقطر، وساهم في تعزيز استقرار الاقتصادين.

3. توسيع التعاون في مجالات أخرى:

أ. التعاون في مجال التعليم والثقافة:

بعد الأزمة، شهدت العلاقات الثقافية والتعليمية بين تركيا وقطر تطورًا ملحوظًا. الجامعات التركية استقبلت عددًا متزايدًا من الطلاب القطريين، وتم توقيع اتفاقيات تعاون بين المؤسسات التعليمية في البلدين. الفعاليات الثقافية المشتركة زادت من التواصل بين الشعبين، وساهمت في تعزيز التفاهم الثقافي والاجتماعي.
ب. تطوير البنية التحتية:

قطر استثمرت بشكل كبير في مشاريع البنية التحتية التركية بعد الأزمة. هذه الاستثمارات شملت تطوير الطرق والجسور والمطارات، بالإضافة إلى مشاريع الإسكان. التعاون في مجال البنية التحتية ساهم في تعزيز النمو الاقتصادي في تركيا، وقدم لقطر فرصة للاستفادة من الخبرات التركية في هذا المجال.

## الفصل الرابع: التداعيات الإقليمية والدولية للشراكات الاستراتيجية الخليجية-التركية

**التداعيات الإقليمية:**

الشراكات الاستراتيجية بين تركيا وقطر، التي تعززت بشكل كبير بعد الأزمة الخليجية في 2017، كان لها تأثير ملموس على التوازنات الإقليمية في الشرق الأوسط. هذه الشراكات لم تكن مجرد تعاون ثنائي بين بلدين، بل ساهمت في إعادة تشكيل التحالفات الإقليمية، وتوجيه مسار السياسات في المنطقة بشكل أوسع. يمكن

تحليل تأثير هذه الشراكات الاستراتيجية على التوازنات الإقليمية من خلال النقاط التالية:

1. تعزيز النفوذ التركي في المنطقة:

من خلال شراكتها الاستراتيجية مع قطر، تمكنت تركيا من تعزيز نفوذها في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط بشكل عام. الوجود العسكري التركي في قطر، والدعم الاقتصادي والسياسي الذي تقدمه لأنقرة، ساعد في ترسيخ دور تركيا كلاعب رئيسي في المنطقة. هذا النفوذ المتزايد لتركيا أتاح لها أن تكون جزءًا من القرارات الإقليمية الكبرى، مثل تلك المتعلقة بالأزمات في سوريا، ليبيا، واليمن.

2. تحدي التحالفات التقليدية:

الشراكة بين تركيا وقطر قدمت تحديًا للتحالفات التقليدية في المنطقة، خصوصًا تلك التي تقودها السعودية والإمارات. تركيا وقطر، بتحالفهما الوثيق، أصبحا محركين رئيسيين للسياسات في المنطقة، مما أدى إلى إعادة تشكيل التحالفات الإقليمية وتحدي الهيمنة السعودية-الإماراتية في بعض القضايا. هذا التحدي خلق ديناميكيات جديدة، حيث اضطرت دول الخليج الأخرى إلى إعادة تقييم مواقفها وتحالفاتها في ضوء التحولات الجديدة.

3. تعزيز دور قطر كقوة إقليمية مستقلة:

من خلال شراكتها مع تركيا، استطاعت قطر تعزيز مكانتها كقوة إقليمية مستقلة، قادرة على التصدي للضغوط الخارجية والتأثير في القرارات الإقليمية. الدعم التركي العسكري والسياسي لقطر خلال الأزمة الخليجية أعطى الدوحة قوة تفاوضية أكبر، وجعلها لاعبًا لا يمكن تجاهله في الشؤون الإقليمية. هذا الدور المستقل لقطر أضاف بُعدًا جديدًا للتوازنات الإقليمية، حيث أصبحت الدوحة شريكًا استراتيجيًا لتركيا، وقادرة على ممارسة نفوذها بشكل مستقل عن القوى التقليدية في الخليج.

4. التأثير على الأزمة السورية وليبيا:

الشراكات بين تركيا وقطر كان لها تأثير واضح على مسار الصراعات في سوريا وليبيا. في سوريا، دعمت تركيا وقطر فصائل المعارضة ضد نظام بشار الأسد، مما أثر على موازين القوى على الأرض وأدى إلى تعقيد المشهد السياسي. في ليبيا، دعمت الدولتان حكومة الوفاق الوطني في طرابلس، مما ساهم في صد هجمات قوات خليفة حفتر المدعومة من دول أخرى مثل الإمارات ومصر. هذا الدعم المشترك ساعد في تحقيق أهداف استراتيجية لكل من تركيا وقطر، وأعاد تشكيل موازين القوى في هذين النزاعين.

5. التأثير على العلاقات مع إيران:

التقارب بين تركيا وقطر أثر أيضًا على التوازنات الإقليمية في ما يتعلق بالعلاقات مع إيران. في حين أن السعودية والإمارات تنظران إلى إيران كتهديد رئيسي وتدفعان نحو مواجهتها، تبنت قطر وتركيا نهجًا أكثر حذرًا وتعاونًا مع طهران.

هذا التقارب التركي-القطري مع إيران أدى إلى خلق توازن جديد في العلاقات الإقليمية، حيث اضطرت الدول الخليجية الأخرى إلى إعادة تقييم سياساتها تجاه إيران في ظل هذه التحالفات الجديدة.

6. التأثير على العلاقات الدولية:

الشراكات الاستراتيجية بين تركيا وقطر كان لها تأثير على العلاقات الدولية للمنطقة بشكل عام. الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة وروسيا اضطرت إلى التعامل مع هذا التحالف الجديد في سياق سياساتها تجاه الشرق الأوسط. التحالف التركي-القطري، بمواقفه المستقلة وقدرته على التأثير في الأزمات الإقليمية، أصبح عنصرًا مهمًا يجب أخذه في الاعتبار عند صياغة السياسات الدولية تجاه المنطقة.

7. التأثير على الأمن الإقليمي:

التعاون الأمني والعسكري بين تركيا وقطر، بما في ذلك التواجد العسكري التركي في قاعدة الريان بقطر، ساهم في تعزيز أمن الدوحة في مواجهة التهديدات الإقليمية. هذا التعاون الأمني جعل قطر تشعر بمزيد من الاستقلالية والقدرة على حماية مصالحها الوطنية، مما أضاف بُعدًا جديدًا لمعادلات الأمن في الخليج. كما أن هذا التعاون أثار قلق بعض الدول الخليجية الأخرى، التي رأت فيه تهديدًا للتوازن الأمني التقليدي في المنطقة.[14]

---

[14] Roberts, David B. "Qatar: Securing the Global Ambitions of a City-State." Hurst & Co., 2017

**دور تركيا والخليج في الصراعات الإقليمية**

دور تركيا ودول الخليج في الصراعات الإقليمية في الشرق الأوسط، مثل سوريا واليمن وليبيا، يعكس تبايناً في الرؤى والمصالح بين الأطراف المختلفة، ما أسهم في تعقيد النزاعات القائمة وتشكيل تحالفات متغيرة أثرت بشكل كبير على مسار تلك الصراعات. فيما يلي تحليل لدور تركيا والخليج في هذه الصراعات:

1. الأزمة السورية:

أ. دور تركيا:

تركيا كانت من أوائل الدول التي اتخذت موقفاً واضحاً ضد حكومة الرئيس السوري بشار الأسد مع اندلاع الحراك الشعبي في 2011. أنقرة دعمت المعارضة السورية سياسياً وعسكرياً. تركيا ركزت بشكل خاص على دعم الفصائل المسلحة المعارضة، بما في ذلك تلك ذات التوجهات الإسلامية، وسعت إلى إقامة "مناطق آمنة" داخل الأراضي السورية على حدودها الجنوبية، بهدف حماية المدنيين ومنع تشكيل كيان كردي مستقل يمكن أن يشكل تهديداً لأمنها القومي.

ب. دور دول الخليج:

في بداية الصراع، دعمت دول الخليج، وخاصة السعودية وقطر، المعارضة السورية بمختلف فصائلها بهدف إسقاط النظام السوري والحد من النفوذ الإيراني في سوريا. قطر كانت داعمة بقوة للفصائل الإسلامية، بينما السعودية قدمت دعماً أكبر للفصائل المعتدلة. مع مرور الوقت، تباينت استراتيجيات الدول الخليجية، حيث أصبحت الأولوية لبعضها مواجهة النفوذ الإيراني في سوريا بدلاً من إسقاط الأسد، ما أدى إلى تحولات في طبيعة الدعم المقدم للمعارضة السورية.

2. الصراع في اليمن:

أ. دور دول الخليج:

اليمن كان ميداناً رئيسياً للتدخل الخليجي، بقيادة السعودية والإمارات، منذ بدء الحرب في 2015. التحالف الذي قادته السعودية هدف إلى دعم الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً ضد الحوثيين الذين استولوا على صنعاء ومدن أخرى.
السعودية والإمارات قدمتا دعماً عسكرياً ومالياً كبيراً للحكومة اليمنية، ونفذتا ضربات جوية استهدفت مواقع الحوثيين، كما دعم التحالف القوات المحلية الموالية لهما على الأرض.

ب. دور تركيا:

تركيا لم تلعب دوراً مباشراً في اليمن مثل السعودية والإمارات، لكنها دعمت الحكومة اليمنية الشرعية وأدانت الانقلاب الحوثي. ومع ذلك، بقيت أنقرة على الهامش في ما يخص التدخل العسكري المباشر، وركزت بدلاً من ذلك على تقديم

المساعدات الإنسانية والإغاثية. العلاقة المتوترة بين تركيا والإمارات ساهمت في إبقاء أنقرة بعيداً عن التحالف العسكري، ما جعل دورها في اليمن أقل تأثيراً مقارنة بدورها في سوريا وليبيا.

3. الصراع في ليبيا:

أ. دور تركيا:

في ليبيا، كان دور تركيا حاسماً في تحويل مسار الصراع. منذ اندلاع النزاع بين حكومة الوفاق الوطني المعترف بها دولياً، بقيادة فايز السراج، وقوات الجنرال خليفة حفتر المدعوم من دول مثل الإمارات ومصر، انحازت تركيا بوضوح إلى جانب حكومة الوفاق. أنقرة قدمت دعماً عسكرياً كبيراً، بما في ذلك إرسال مستشارين عسكريين، طائرات مسيرة، وأنظمة دفاع جوي. هذا الدعم كان عاملاً رئيسياً في صد هجوم قوات حفتر على طرابلس في عام 2020، وساهم في تعزيز موقف حكومة الوفاق على الأرض.

ب. دور دول الخليج:

في ليبيا، انقسمت دول الخليج في دعمها للأطراف المتنازعة. الإمارات والسعودية دعمتا خليفة حفتر في سعيه للسيطرة على كامل ليبيا، وقدمتا له الدعم المالي والعسكري. الإمارات بشكل خاص كانت نشطة في توفير المعدات العسكرية والدعم اللوجستي لقوات حفتر. من جانبها، قطر دعمت حكومة الوفاق الوطني في طرابلس، ما وضعها في تحالف استراتيجي مع تركيا في هذا الصراع.

4. تأثير الأدوار المتباينة:

أ. تعقيد الصراعات الإقليمية:

التدخلات التركية والخليجية في الصراعات الإقليمية ساهمت في تعقيد هذه النزاعات وإطالة أمدها. الدعم العسكري والمالي المتباين للأطراف المتنازعة أدى إلى خلق توازنات هشة على الأرض، ما صعب من تحقيق أي حل سياسي شامل. في سوريا وليبيا، ساهمت التدخلات في تقسيم البلاد إلى مناطق نفوذ متنازع عليها بين القوى الإقليمية والدولية.

ب. إعادة تشكيل التحالفات:

التباينات في السياسات والمواقف تجاه هذه النزاعات أدت إلى إعادة تشكيل التحالفات الإقليمية. في سوريا، عملت تركيا وقطر بشكل وثيق ضد الأسد، بينما ركزت السعودية على مواجهة النفوذ الإيراني. في ليبيا، تحالف تركيا وقطر مع حكومة الوفاق، في حين دعمت الإمارات والسعودية حفتر. هذه التحالفات المتغيرة تعكس مصالح متباينة وتضيف إلى تعقيد المشهد الإقليمي.[15]

## التداعيات الدولية

تأثير العلاقات الخليجية-التركية على العلاقات مع القوى الكبرى

---

[15] Erdemir, Aykan, and Merve Tahiroglu. "Turkey's Role in the Gulf: Aligning Interests with Qatar." Foundation for Defense of Democracies, 2018.

العلاقات الخليجية-التركية وتطوراتها في العقد الأخير أثرت بشكل ملحوظ على توازنات القوى في الشرق الأوسط، وكان لها انعكاسات على علاقات كل من تركيا ودول الخليج مع القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة وروسيا. يمكن تحليل هذا التأثير من خلال النقاط التالية:

1. تأثير العلاقات الخليجية-التركية على العلاقات مع الولايات المتحدة:

أ. التعاون الأمني والعسكري:

تركيا ودول الخليج، وخاصة السعودية وقطر، تعتبران حلفاء مهمين للولايات المتحدة في المنطقة. لكن التطورات في العلاقات الخليجية-التركية، مثل التقارب بين تركيا وقطر بعد الأزمة الخليجية في 2017، أضافت تعقيدات إلى ديناميات العلاقات مع واشنطن. الولايات المتحدة، التي لها مصالح استراتيجية واسعة في الشرق الأوسط، اضطرت إلى موازنة علاقاتها مع تركيا كحليف في الناتو، ومع دول الخليج كمصدر رئيسي للطاقة وموقع قواعدها العسكرية في المنطقة.

التعاون العسكري بين تركيا وقطر، بما في ذلك إقامة قاعدة عسكرية تركية في الدوحة، أثار بعض القلق في واشنطن، خاصة في سياق التوترات مع إيران ودور قطر في دعم حركات سياسية إسلامية. من ناحية أخرى، الضغط الأمريكي على تركيا فيما يتعلق بشراء منظومة الدفاع الصاروخي الروسية S-400، وتعزيز العلاقات العسكرية مع قطر، أضاف توترات جديدة إلى العلاقات التركية-الأمريكية.

ب. الخلافات حول القضايا الإقليمية:

التقارب التركي-القطري كان أحيانًا في تضاد مع السياسات الأمريكية في المنطقة، خاصة فيما يتعلق بالأزمة السورية ودور تركيا في دعم فصائل المعارضة السورية. كذلك، كانت هناك تباينات في الموقف الأمريكي من الصراع الليبي، حيث دعمت الولايات المتحدة حكومة الوفاق الوطني في طرابلس المدعومة من تركيا، لكنها كانت حذرة من التورط العسكري المباشر.

2. تأثير العلاقات الخليجية-التركية على العلاقات مع روسيا:

أ. التعاون مع روسيا في سوريا:

فيما يتعلق بسوريا، كانت هناك علاقة معقدة بين تركيا وروسيا، حيث وجدت تركيا نفسها في بعض الأحيان على طرفي نقيض مع روسيا، خاصة في دعمها للمعارضة السورية ضد نظام الأسد الذي تدعمه موسكو. ومع ذلك، تمكنت تركيا وروسيا من تطوير تعاون تكتيكي رغم خلافاتهما، حيث انخرطتا في اتفاقيات مثل اتفاقيات "مناطق خفض التصعيد" واتفاقيات وقف إطلاق النار في شمال سوريا.

التقارب بين تركيا وقطر كان له أيضًا تأثير على العلاقات مع روسيا. قطر، التي كانت تتجنب الصدام المباشر مع روسيا في سوريا، عملت على تعزيز علاقاتها الاقتصادية مع موسكو، مما أضاف بُعدًا جديدًا للعلاقات بين تركيا وروسيا.

التقارب التركي-القطري ساهم في تشكيل ديناميكيات جديدة في سوريا، حيث اضطرت روسيا للتعامل مع تحالف إقليمي قوي له تأثير ملموس على الأرض.

ب. التوازن بين الولايات المتحدة وروسيا:

تركيا وقطر حاولتا تحقيق توازن في علاقاتهما بين الولايات المتحدة وروسيا. قطر، على سبيل المثال، حافظت على علاقات اقتصادية جيدة مع روسيا، بما في ذلك استثمارات في قطاع الغاز، بينما استمرت في استضافة قاعدة عسكرية أمريكية كبيرة. تركيا، من جهتها، ورغم الضغوط الأمريكية، واصلت تعاونها العسكري مع روسيا من خلال شراء منظومة S-400، مما زاد من تعقيد علاقاتها مع الولايات المتحدة.

3. انعكاسات على السياسات الإقليمية والدولية:

أ. إعادة تشكيل التحالفات الإقليمية:

التقارب بين تركيا وقطر، وتعزيز علاقاتهما مع قوى كبرى مثل روسيا والولايات المتحدة، ساهم في إعادة تشكيل التحالفات الإقليمية. دول مثل السعودية والإمارات وجدت نفسها في مواجهة مع تحالف تركي-قطري يكتسب قوة، مما دفعها لتعزيز علاقاتها مع القوى الكبرى لتحقيق توازن استراتيجي في المنطقة.

ب. التأثير على الصراعات الإقليمية:

في ليبيا، على سبيل المثال، أدى التحالف بين تركيا وقطر إلى تعزيز موقف حكومة الوفاق الوطني، مما أجبر روسيا على إعادة تقييم دعمها لقوات خليفة حفتر، وأدى إلى تدخل أكبر من الولايات المتحدة في جهود السلام. في سوريا، عزز التحالف التركي-القطري من قدرات المعارضة المدعومة منهما، مما أثر على التوازنات العسكرية والسياسية في الصراع.

4. تحديات وفرص مستقبلية:

التأثير المتبادل للعلاقات الخليجية-التركية على العلاقات مع القوى الكبرى يقدم تحديات وفرصًا لكل من تركيا ودول الخليج. بينما يتيح تعزيز العلاقات مع روسيا فرصة لتوسيع النفوذ في قضايا إقليمية معينة، إلا أن ذلك يأتي مع مخاطر تزايد الضغوط من الولايات المتحدة. على الجانب الآخر، العلاقات القوية مع واشنطن توفر دعمًا عسكريًا وسياسيًا، لكنها قد تضعف إذا تصاعدت التوترات مع موسكو.[16]

**مكانة تركيا والخليج في السياسة العالمية والاقتصاد الدولي**

[16] Stein, Aaron. "Turkey's New Foreign Policy: Davutoglu, the AKP, and the Pursuit of Regional Order." Routledge, 2015.

مكانة تركيا ودول الخليج في السياسة العالمية والاقتصاد الدولي تعكس دورًا متزايد الأهمية لهذه الدول في النظام الدولي، مع تأثيرات متعددة الأبعاد تمتد من الاستراتيجيات السياسية والأمنية إلى الاقتصاد والطاقة. يمكن تحليل هذه المكانة من خلال النظر في عدة جوانب رئيسية:

1. المكانة السياسية والاستراتيجية:

أ. تركيا:

تركيا تمتلك موقعًا جغرافيًا استراتيجيًا فريدًا يجعلها جسرًا بين الشرق والغرب، ويمكّنها من لعب دور حيوي في الشؤون الإقليمية والدولية. كونها عضوًا في حلف شمال الأطلسي (الناتو)، ومرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، يعطيها نفوذًا كبيرًا في السياسة العالمية. تركيا أيضًا تُعتبر لاعبًا رئيسيًا في الشرق الأوسط، حيث تشارك بنشاط في قضايا مثل النزاع السوري، الصراع الليبي، والتوترات في شرق البحر المتوسط.

تركيا تحت قيادة حزب العدالة والتنمية سعت إلى تعزيز سياستها الخارجية المستقلة، بما في ذلك تعميق العلاقات مع روسيا والصين، مع الحفاظ على علاقات متوترة أحيانًا ولكنها قوية مع الولايات المتحدة وأوروبا. هذا النهج أعطى تركيا مرونة في السياسة الخارجية، لكنها أيضًا واجهت تحديات وضغوط من القوى الكبرى.

ب. دول الخليج:

دول الخليج، وخاصة السعودية وقطر والإمارات، تعتبر من أهم القوى في العالم العربي والإسلامي. نفوذها السياسي ينبع من ثروتها النفطية، مما يجعلها لاعبًا رئيسيًا في أسواق الطاقة العالمية. السعودية، بحكم موقعها كأكبر مصدر للنفط في العالم، تلعب دورًا حاسمًا في منظمة أوبك والسياسات المتعلقة بأسعار النفط العالمية.

في السنوات الأخيرة، سعت دول الخليج إلى تعزيز نفوذها السياسي والدبلوماسي من خلال استثمارات كبيرة في البنية التحتية العالمية، واستضافة أحداث دولية كبرى، وتوسيع تحالفاتها خارج نطاق الشرق الأوسط. على سبيل المثال، الإمارات استثمرت بشكل كبير في القوة الناعمة من خلال مبادرات ثقافية ورياضية، بينما قطر استضافت كأس العالم 2022، مما عزز من مكانتها الدولية.

2. المكانة الاقتصادية:

أ. تركيا:

تركيا تعتبر واحدة من أكبر الاقتصادات الناشئة في العالم، وتمثل قوة اقتصادية رئيسية في منطقة الشرق الأوسط وجنوب شرق أوروبا. بفضل قاعدة صناعية متطورة وقطاع سياحي مزدهر، تمكنت تركيا من تحقيق نمو اقتصادي مستدام. تركيا أيضًا لاعب رئيسي في التجارة العالمية، حيث تصدر مجموعة واسعة من المنتجات من السلع الصناعية إلى المنتجات الزراعية.

مع ذلك، يواجه الاقتصاد التركي تحديات مثل التضخم المرتفع، التقلبات في قيمة العملة، والضغوط السياسية التي تؤثر على الاستقرار الاقتصادي. تركيا تسعى لتعزيز علاقاتها التجارية مع الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط، مع التركيز أيضًا على تطوير علاقاتها الاقتصادية مع روسيا والصين كجزء من استراتيجيتها لتنويع شركائها التجاريين.

ب. دول الخليج:

دول الخليج تعتبر من أغنى دول العالم بفضل احتياطياتها الضخمة من النفط والغاز. السعودية والإمارات وقطر والكويت تمثل مجتمعة قوة اقتصادية كبيرة تؤثر على أسواق الطاقة العالمية والاقتصاد الدولي. هذه الدول استثمرت عائداتها النفطية في تطوير بنية تحتية عالمية المستوى، وخلق مراكز مالية وتجارية إقليمية.

اقتصادات الخليج تنوعت بشكل متزايد، خاصة في الإمارات وقطر، حيث استثمرت الدولتان في القطاعات المالية، العقارات، السياحة، والطاقة المتجددة. رؤية السعودية 2030 تمثل محاولة كبيرة لتنويع الاقتصاد السعودي بعيدًا عن الاعتماد على النفط، من خلال تعزيز الاستثمارات في التكنولوجيا، السياحة، والترفيه.

3. الطاقة ودورها في الاقتصاد العالمي:

أ. تركيا:

رغم أن تركيا ليست منتجًا رئيسيًا للنفط أو الغاز، إلا أن موقعها الجغرافي يجعلها مركزًا حيويًا لنقل الطاقة. تركيا تشكل ممرًا لنقل النفط والغاز من الشرق الأوسط وآسيا الوسطى إلى أوروبا، مما يعزز من دورها كمحور للطاقة في المنطقة. مشروعات خطوط الأنابيب مثل "تاناب" (خط أنابيب الغاز عبر الأناضول) تعزز من أهمية تركيا في تأمين إمدادات الطاقة لأوروبا.

ب. دول الخليج:

دول الخليج تمثل محورًا أساسيًا في سوق الطاقة العالمية. السعودية هي أكبر منتج ومصدر للنفط في العالم، والإمارات وقطر من بين أكبر مصدري الغاز الطبيعي المسال. هذه الدول تمتلك احتياطيات ضخمة من النفط والغاز، مما يمنحها تأثيرًا كبيرًا على الأسعار العالمية وسياسات الطاقة.

من خلال منظمة أوبك وتحالف "أوبك+" مع روسيا، تلعب دول الخليج دورًا رئيسيًا في تحديد سياسات الإنتاج التي تؤثر على أسعار النفط العالمية. كما أن استثماراتها في تكنولوجيا الطاقة المتجددة تعكس تحولاً نحو مستقبل ما بعد النفط، مما يزيد من أهميتها في النظام الاقتصادي العالمي.

4. الدور الدبلوماسي والقوة الناعمة:

أ. تركيا:

تركيا استخدمت قوتها الناعمة من خلال الدبلوماسية الثقافية والتعليمية والإعلامية لتعزيز نفوذها في العالم الإسلامي وأفريقيا وآسيا الوسطى. القنوات الإعلامية التركية والمسلسلات التلفزيونية، على سبيل المثال، لاقت شعبية كبيرة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مما ساعد في تعزيز صورة تركيا ونفوذها الثقافي.

ب. دول الخليج:

دول الخليج، خاصة الإمارات وقطر، استثمرت بشكل كبير في القوة الناعمة من خلال تنظيم أحداث عالمية كبرى، وتمويل مشاريع ثقافية ورياضية، وإنشاء مؤسسات تعليمية عالمية المستوى. قطر، من خلال شبكة الجزيرة، لعبت دورًا مؤثرًا في الإعلام العربي والدولي، مما ساهم في تعزيز قوتها الناعمة.[17]

## التحديات والفرص:

العلاقات بين تركيا ودول الخليج، رغم التقارب الكبير والتعاون الاستراتيجي الذي شهدته السنوات الأخيرة، تواجه عدة تحديات قد تؤثر على مستقبل هذه العلاقات. هذه التحديات تتنوع بين السياسية والاقتصادية، وتنبع من التباين في المصالح الوطنية، واختلاف الرؤى تجاه القضايا الإقليمية والدولية. يمكن استكشاف هذه التحديات من خلال النقاط التالية:

1. الخلافات السياسية والإقليمية:

---

[17] Tol, Gönül. "Turkey and the Gulf States: A Growing Partnership." The German Marshall Fund of the United States, 2019.

أ. التباين في المواقف تجاه القضايا الإقليمية:

رغم التعاون الوثيق بين تركيا وقطر، إلا أن التباين في المواقف السياسية بين تركيا وبعض دول الخليج الأخرى، مثل السعودية والإمارات، يمثل تحديًا كبيرًا. هذه التباينات برزت بشكل واضح في النزاعات في سوريا، وليبيا، واليمن، حيث دعمت تركيا أطرافًا تختلف عن تلك التي تدعمها السعودية والإمارات. على سبيل المثال، دعم تركيا لحكومة الوفاق الوطني في ليبيا كان على خلاف مع الدعم الإماراتي والسعودي لخليفة حفتر، مما أدى إلى توتر في العلاقات.

ب. التنافس على النفوذ الإقليمي:

تركيا تسعى لتعزيز نفوذها في الشرق الأوسط، مما قد يتعارض مع مصالح دول الخليج التي تسعى بدورها للحفاظ على نفوذها التقليدي في المنطقة. هذا التنافس قد يؤدي إلى مزيد من التوترات، خاصة في المناطق الحساسة مثل شرق البحر المتوسط، حيث تصاعدت التوترات بين تركيا وبعض دول الخليج التي تدعم خصوم تركيا في هذا الصراع.

2. التحديات الاقتصادية:

أ. التقلبات الاقتصادية:

الاقتصادات التركية والخليجية تواجه تحديات داخلية وخارجية قد تؤثر على العلاقات الاقتصادية الثنائية. تركيا تواجه تحديات اقتصادية مثل التضخم المرتفع وتراجع قيمة العملة، مما قد يؤثر على قدرتها على جذب الاستثمارات الخليجية. من جهة أخرى، دول الخليج تسعى لتنويع اقتصاداتها بعيدًا عن النفط، وهو ما يتطلب تعديلات هيكلية كبيرة قد تؤثر على طبيعة التعاون الاقتصادي مع تركيا.

ب. الاعتماد المتبادل:

الاعتماد الاقتصادي المتزايد بين تركيا ودول الخليج يمكن أن يكون سلاحًا ذو حدين. على الرغم من أن زيادة الاستثمارات والتبادل التجاري بين الجانبين يعزز العلاقات، إلا أنه يجعل الاقتصادين عرضة للصدمات الخارجية التي قد تؤدي إلى زعزعة الاستقرار الاقتصادي. على سبيل المثال، أي تراجع كبير في أسعار النفط قد يؤثر سلبًا على قدرة دول الخليج على الاستثمار في تركيا، والعكس صحيح فيما يتعلق بتقلبات الأسواق التركية التي قد تؤثر على الاستثمارات الخليجية فيها.

3. التحديات الأمنية:

أ. الخلافات حول السياسات الدفاعية:

التعاون العسكري بين تركيا وقطر أثار قلق بعض دول الخليج الأخرى، خاصة السعودية والإمارات، اللتين تعتبران الوجود العسكري التركي في الخليج تهديدًا محتملاً لنفوذهما الإقليمي. هذه الخلافات يمكن أن تؤدي إلى تصاعد التوترات

الأمنية في المنطقة، خاصة إذا استمر السباق على التسلح وبناء التحالفات العسكرية.

ب. الأمن السيبراني والتكنولوجيا:

مع تزايد التهديدات الأمنية السيبرانية، قد تواجه تركيا ودول الخليج تحديات في حماية بنيتها التحتية الرقمية والتعاون في هذا المجال. إذا لم يتم تعزيز التعاون في مجال الأمن السيبراني، فقد تصبح البنية التحتية للطرفين عرضة لهجمات سيبرانية تؤدي إلى اضطرابات اقتصادية وأمنية كبيرة.

4. التحديات الاجتماعية والثقافية:

أ. اختلافات الهوية والقيم:

رغم التقارب السياسي والاقتصادي، إلا أن هناك اختلافات ثقافية واجتماعية قد تؤثر على العلاقات المستقبلية. تركيا، التي تسعى إلى تعزيز دورها كقوة إقليمية ذات هوية إسلامية محافظة، قد تجد نفسها في مواجهة مع بعض القيم الاجتماعية والثقافية السائدة في دول الخليج. هذا التباين قد يؤدي إلى توترات، خاصة في ما يتعلق بالقضايا المتعلقة بالحقوق والحريات.

ب. التأثيرات الخارجية:

الضغوط الخارجية، سواء من الولايات المتحدة أو روسيا أو الاتحاد الأوروبي، قد تؤثر على العلاقات بين تركيا ودول الخليج. هذه القوى الكبرى قد تسعى إلى تعزيز نفوذها في المنطقة من خلال استغلال الخلافات بين تركيا ودول الخليج، مما قد يؤدي إلى زعزعة استقرار التحالفات الإقليمية وإضعاف التعاون الثنائي.

5. التغيرات في السياسات الداخلية:

أ. التغييرات في القيادة السياسية:

التغييرات المحتملة في القيادة السياسية في تركيا أو دول الخليج قد تؤثر على استمرارية التعاون بين الجانبين. أي تغير في السياسة الداخلية أو تبدل في القيادة يمكن أن يؤدي إلى إعادة تقييم العلاقات والتحالفات الاستراتيجية.

ب. السياسات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة:

السياسات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة التي قد تتبناها تركيا أو دول الخليج، مثل تلك المتعلقة بتنويع الاقتصاد أو تعزيز الحريات الاجتماعية، قد تؤدي إلى إعادة تشكيل العلاقات الثنائية. هذه السياسات قد تخلق فرصًا جديدة للتعاون، لكنها قد تؤدي أيضًا إلى تباينات في المصالح والأولويات.

**الفرص المتاحة لتعزيز التعاون**

في ظل الأوضاع العالمية الراهنة، توفر العلاقات بين تركيا ودول الخليج العديد من الفرص لتعزيز التعاون في مختلف المجالات. التحديات العالمية مثل الأزمات الاقتصادية، التحولات الجيوسياسية، وتغير المناخ، بالإضافة إلى التطورات التكنولوجية، تخلق بيئة مواتية لزيادة التعاون بين هذه الدول. يمكن استكشاف هذه الفرص من خلال النقاط التالية:

1. التعاون الاقتصادي والتجاري:

أ. تعزيز الاستثمارات المتبادلة:

في ظل تزايد الضغوط الاقتصادية العالمية مثل التضخم وتباطؤ النمو الاقتصادي، يمكن لتركيا ودول الخليج تعزيز الاستثمارات المتبادلة لتحقيق الاستفادة المتبادلة. دول الخليج تمتلك رؤوس أموال كبيرة تبحث عن فرص استثمارية خارجية، بينما تسعى تركيا لجذب الاستثمارات لدعم اقتصادها المتنامي. الاستثمارات في قطاعات مثل البنية التحتية، السياحة، العقارات، والصناعات التحويلية توفر فرصًا كبيرة للتعاون بين الجانبين.

ب. توسيع التجارة البينية:

الفرص التجارية بين تركيا ودول الخليج يمكن أن تتوسع من خلال إزالة الحواجز التجارية وتسهيل الإجراءات الجمركية. يمكن للطرفين الاستفادة من اتفاقيات التجارة الحرة أو التعاون ضمن منظمات إقليمية ودولية لتعزيز حجم التبادل

التجاري، خاصة في قطاعات مثل المنتجات الزراعية، التكنولوجيا، والسلع الصناعية.

2. التعاون في قطاع الطاقة:

أ. التعاون في الطاقة المتجددة:

مع تحول العالم نحو الطاقة النظيفة وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري، توجد فرصة كبيرة لتعاون تركيا ودول الخليج في مجال الطاقة المتجددة. دول الخليج، التي تسعى لتنويع مصادر دخلها بعيدًا عن النفط، يمكنها الاستثمار في مشروعات الطاقة الشمسية والرياح في تركيا، التي تمتلك إمكانيات كبيرة في هذا المجال. تركيا يمكن أن تقدم خبراتها في تطوير تقنيات الطاقة المتجددة وتبادل المعرفة في هذا القطاع.

ب. الشراكة في مشاريع الغاز الطبيعي:

قطر، كونها واحدة من أكبر مصدري الغاز الطبيعي المسال في العالم، يمكن أن تعزز تعاونها مع تركيا لتطوير مشاريع الغاز وتوسيع شبكة نقل الغاز في المنطقة. هذه الشراكة يمكن أن تشمل بناء خطوط أنابيب جديدة أو تطوير البنية التحتية القائمة، مما يعزز من أمن الطاقة لكلا الجانبين.

3. التعاون الأمني والعسكري:

أ. تعزيز التدريب والمناورات المشتركة:

التعاون الأمني بين تركيا ودول الخليج يمكن أن يتعزز من خلال تنظيم تدريبات ومناورات عسكرية مشتركة. هذه التدريبات يمكن أن تساعد في تعزيز القدرات الدفاعية والتنسيق بين القوات المسلحة، خاصة في ظل التهديدات الأمنية الإقليمية المتزايدة مثل الإرهاب والقرصنة البحرية. التعاون في مجال الأمن السيبراني أصبح أيضًا ضرورة ملحة في ظل التحديات التكنولوجية الراهنة.

ب. تطوير الصناعات الدفاعية المشتركة:

تركيا تمتلك صناعة دفاعية متقدمة يمكن أن تستفيد منها دول الخليج لتعزيز قدراتها العسكرية. إنشاء شراكات في مجال إنتاج الأسلحة والمعدات العسكرية أو تطوير تقنيات جديدة يمكن أن يعزز من استقلالية الطرفين في مجال الدفاع، ويخلق فرص عمل ويعزز الاقتصاد المحلي.

4. التعاون في المجال الصحي والتعليمي:

أ. تعزيز التعاون في مجال الصحة:

الأزمة الصحية العالمية التي أبرزتها جائحة كورونا أكدت أهمية التعاون الدولي في مواجهة الأوبئة. تركيا ودول الخليج يمكن أن تتعاون في مجال الأبحاث الطبية وتطوير اللقاحات، بالإضافة إلى تبادل الخبرات في إدارة الأزمات الصحية. إقامة

مراكز بحثية مشتركة أو مشاريع طبية تعزز من الجاهزية والاستجابة للأزمات الصحية المستقبلية.

ب. الشراكة في التعليم والتدريب:

التعاون في مجال التعليم والتدريب يمكن أن يشمل تبادل الطلاب والأساتذة، بالإضافة إلى إقامة شراكات بين الجامعات. دول الخليج يمكنها الاستفادة من النظام التعليمي التركي المتقدم في بعض المجالات، بينما يمكن لتركيا الاستفادة من الاستثمارات الخليجية في التعليم. برامج تدريب مشتركة في مجالات مثل التكنولوجيا والطب والهندسة يمكن أن تعزز من الكفاءات البشرية للطرفين.

5. التعاون في مواجهة التحديات المناخية:

أ. التعاون في مشاريع الاستدامة:

تركيا ودول الخليج يمكن أن تتعاون في مشاريع الاستدامة لمواجهة التحديات المناخية المتزايدة. هذا يشمل تطوير تقنيات لإدارة المياه والطاقة، والزراعة المستدامة، وبناء مدن ذكية. تبادل الخبرات في هذه المجالات يمكن أن يساعد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز الأمن البيئي في المنطقة.

ب. تطوير سياسات مناخية مشتركة:

في ظل الاهتمام العالمي المتزايد بتغير المناخ، يمكن لتركيا ودول الخليج التعاون في تطوير سياسات مناخية مشتركة تهدف إلى تقليل الانبعاثات الكربونية وتعزيز

الاقتصاد الأخضر. المشاركة المشتركة في المؤتمرات الدولية المتعلقة بالمناخ يمكن أن تعزز من صوتهم وتأثيرهم في صياغة السياسات العالمية.

6. تعزيز الدبلوماسية والثقافة:

أ. التعاون في القوة الناعمة:

يمكن للطرفين تعزيز التعاون في مجال القوة الناعمة من خلال تنظيم فعاليات ثقافية مشتركة، وتبادل البرامج الإعلامية، والتعاون في مشاريع التراث الثقافي. هذه الجهود يمكن أن تعزز التفاهم المتبادل وتعزز العلاقات بين الشعوب، مما يدعم العلاقات السياسية والاقتصادية.

ب. تعزيز الحوار الدبلوماسي:

الحوار الدبلوماسي المستمر بين تركيا ودول الخليج يمكن أن يعزز من قدرتهم على التنسيق في القضايا الإقليمية والدولية. إنشاء آليات حوار دائمة أو منتديات مشتركة يمكن أن يساعد في معالجة التحديات المشتركة بشكل أكثر فعالية.

## الخاتمة

### ملخص النتائج

تلخيص أهم النتائج التي توصل إليها البحث حول تطور العلاقات الخليجية-التركية يمكن أن يتمحور حول النقاط التالية:

1. تحول العلاقات من التحالفات التقليدية إلى الشراكات الاستراتيجية:

العلاقات بين تركيا ودول الخليج، التي كانت تقليديًا قائمة على التعاون الدبلوماسي والتجاري المحدود، شهدت تحولًا كبيرًا في العقدين الأخيرين، حيث أصبحت شراكات استراتيجية تغطي مجالات متعددة مثل الدفاع، الاقتصاد، والطاقة. هذا التحول جاء نتيجة لتغيرات جيوسياسية إقليمية ودولية دفعت كلا الطرفين إلى تعزيز التعاون لمواجهة التحديات المشتركة.

2. التأثير المتبادل على التوازنات الإقليمية:

التحالفات الجديدة بين تركيا وبعض دول الخليج، خصوصًا قطر، أعادت تشكيل التوازنات الإقليمية في الشرق الأوسط. هذا التعاون أثّر بشكل مباشر على الصراعات الإقليمية في سوريا وليبيا واليمن، حيث دعمت تركيا ودول الخليج أطرافًا مختلفة، مما أدى إلى تعقيد النزاعات وإطالة أمدها. كما أن هذه التحالفات أثرت على التحالفات التقليدية في المنطقة، خاصة مع السعودية والإمارات.

3. دور الأزمات الإقليمية في تعزيز العلاقات:

الأزمات الإقليمية، مثل الأزمة الخليجية في 2017، لعبت دورًا محوريًا في تعزيز التحالف التركي-القطري. الدعم التركي لقطر خلال الحصار أسهم في

توطيد العلاقة بين البلدين وجعل منها نموذجًا للتعاون الاستراتيجي في المنطقة. هذا التحالف أظهر مرونة في التعامل مع الضغوط الإقليمية والدولية، مما عزز من مكانة الطرفين على الساحة الدولية.

4. تحديات مستقبلية تواجه العلاقات:

رغم التطور الكبير في العلاقات الخليجية-التركية، إلا أن هناك تحديات مستقبلية قد تؤثر على استمرارية هذه العلاقات. من بين هذه التحديات، التباين في المصالح السياسية، التنافس على النفوذ الإقليمي، التقلبات الاقتصادية، والخلافات حول السياسات الدفاعية. إدارة هذه التحديات ستكون أساسية للحفاظ على استقرار واستمرارية العلاقات.

5. فرص لتعزيز التعاون في المستقبل:

في ظل التحديات العالمية الراهنة، مثل الأزمات الاقتصادية والتحولات المناخية، توجد فرص كبيرة لتعزيز التعاون بين تركيا ودول الخليج في مجالات مثل الطاقة المتجددة، الاستثمارات المشتركة، الأمن السيبراني، والتعليم والصحة. استغلال هذه الفرص يمكن أن يسهم في تعميق العلاقات ويحقق فوائد اقتصادية واستراتيجية كبيرة للطرفين.

6. التأثير على العلاقات مع القوى الكبرى:

التطور في العلاقات الخليجية-التركية أثّر بشكل ملحوظ على علاقات كل من تركيا ودول الخليج مع القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة وروسيا. التوازن بين التحالفات الإقليمية والدولية أصبح أكثر تعقيدًا، مما يفرض على تركيا ودول الخليج اتباع سياسات مرنة وذكية للحفاظ على مصالحهم في ظل توازنات القوى العالمية.

**التوصيات**

1. التعمق في تحليل العوامل الداخلية لكل من تركيا ودول الخليج:

ينبغي على الباحثين أن يدرسوا العوامل الداخلية، مثل الديناميكيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية داخل تركيا ودول الخليج، لفهم كيف تؤثر هذه العوامل على تطور العلاقات الثنائية. فهم التحولات السياسية الداخلية، مثل التغييرات في القيادة أو السياسات الاقتصادية، يمكن أن يوفر رؤى أعمق حول الاتجاهات المستقبلية للعلاقات.

2. التركيز على دراسة تأثير القوى الإقليمية والدولية:

تعد تركيا ودول الخليج جزءًا من شبكة أوسع من التحالفات الإقليمية والدولية. لذلك، يُوصى بإجراء دراسات تستكشف كيفية تأثير القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة وروسيا والصين على العلاقات الخليجية-التركية، وكيف يمكن لهذه العلاقات أن تتغير في ظل التحولات الجيوسياسية.

3. استكشاف تأثير التكنولوجيا والابتكار على العلاقات:

مع تطور التكنولوجيا والابتكار، هناك حاجة لدراسات تستكشف كيف يمكن للتقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني والطاقة المتجددة أن تؤثر على العلاقات الخليجية-التركية. يمكن أن تلعب هذه المجالات دورًا متزايدًا في تعزيز التعاون أو خلق تحديات جديدة.

4. دراسة الأبعاد الثقافية والاجتماعية:

رغم التركيز الكبير على الجوانب السياسية والاقتصادية، فإن الأبعاد الثقافية والاجتماعية تستحق اهتمامًا أكبر. يوصى بإجراء أبحاث تركز على القوة الناعمة، مثل دور الإعلام والثقافة والتعليم في تعزيز أو تعقيد العلاقات بين تركيا ودول الخليج.

5. تحليل الدور المستقبلي للعلاقات في الاستقرار الإقليمي:

ينبغي أن تركز الدراسات المستقبلية على كيفية مساهمة العلاقات الخليجية-التركية في تعزيز أو زعزعة الاستقرار الإقليمي. يمكن للباحثين استكشاف سيناريوهات مختلفة لتطور هذه العلاقات وتأثيرها على التوازنات الإقليمية، خاصة في ظل الصراعات المستمرة في المنطقة.

6. إجراء دراسات مقارنة:

يمكن أن يكون من المفيد إجراء دراسات مقارنة بين العلاقات الخليجية-التركية وعلاقات كل من تركيا ودول الخليج مع دول أخرى في المنطقة أو خارجها. هذا النوع من الدراسات يمكن أن يوفر رؤى جديدة حول الخصوصيات والسمات الفريدة للعلاقات بين تركيا ودول الخليج.

7. استفادة من المصادر الأولية والشهادات المباشرة:

يوصى الباحثون المستقبليون بالاستفادة من المقابلات الشخصية مع الدبلوماسيين، والمحللين السياسيين، والاقتصاديين الذين شاركوا بشكل مباشر في صياغة العلاقات الخليجية-التركية. هذه الشهادات يمكن أن توفر معلومات غنية وفهمًا أعمق لعمليات صنع القرار التي قد لا تكون متاحة في المصادر الثانوية.

8. التركيز على التغيرات المناخية والاستدامة:

نظرًا للتحديات البيئية العالمية المتزايدة، يمكن أن تكون دراسة تأثير التغيرات المناخية على العلاقات الخليجية-التركية مجالًا مثمرًا للبحث. يمكن للباحثين استكشاف كيفية تعاون البلدين في مواجهة التحديات البيئية والتكيف مع سياسات الطاقة المستدامة.

9. تحليل تأثير العلاقات الثنائية على الاقتصاد العالمي:

مع ازدياد الروابط الاقتصادية بين تركيا ودول الخليج، يمكن أن تؤثر هذه العلاقات على الاقتصاد العالمي بطرق مختلفة. يُوصى بإجراء دراسات تستكشف

كيف يمكن للتعاون الاقتصادي بين الطرفين أن يؤثر على أسواق الطاقة العالمية، التجارة الدولية، وأسعار السلع.

10. استشراف مستقبل العلاقات عبر السيناريوهات:

أخيرًا، يُنصح الباحثون باستخدام منهجيات استشراف المستقبل (Futures Studies) لاستكشاف السيناريوهات المحتملة للعلاقات الخليجية-التركية على المدى الطويل. هذا النهج يمكن أن يساعد في فهم التحديات والفرص المستقبلية، ويوفر أساسًا للتخطيط الاستراتيجي لدى صناع القرار.

**اقتراح سياسات لتعزيز الشراكات الاستراتيجية بين تركيا ودول الخليج**

لتحقيق وتعزيز الشراكات الاستراتيجية بين تركيا ودول الخليج، يمكن اقتراح سياسات تستند إلى المصالح المشتركة والتعاون الفعال في مختلف المجالات. هذه السياسات ينبغي أن تعزز من العلاقات الثنائية والإقليمية، وتدعم الاستقرار والتنمية في المنطقة. فيما يلي بعض السياسات المقترحة:

1. توسيع وتطوير التعاون الاقتصادي:

أ. إنشاء مجلس اقتصادي تركي-خليجي:

يمكن إنشاء مجلس اقتصادي مشترك يضم ممثلين من الحكومات والقطاع الخاص في تركيا ودول الخليج، ليعمل على تعزيز التجارة والاستثمارات المتبادلة. هذا

المجلس يمكن أن يركز على إزالة الحواجز التجارية، وتسهيل التبادل التجاري، وتعزيز الشراكات في قطاعات مثل الصناعة، التكنولوجيا، والطاقة.

ب. تشجيع الاستثمارات المشتركة في المشاريع الكبرى:

تشجيع الاستثمار المتبادل في مشاريع البنية التحتية الكبرى، مثل الطرق والموانئ والمطارات، بالإضافة إلى المشاريع التكنولوجية والبيئية. هذه الاستثمارات يمكن أن تعزز من الترابط الاقتصادي بين تركيا ودول الخليج وتخلق فرص عمل جديدة وتعزز النمو الاقتصادي.

2. تعزيز التعاون في مجال الطاقة:

أ. إطلاق مبادرات مشتركة في الطاقة المتجددة:

إطلاق مشاريع مشتركة في مجال الطاقة المتجددة، مثل الطاقة الشمسية والرياح، حيث يمكن لدول الخليج استثمار خبراتها ومواردها المالية في تطوير مشاريع الطاقة النظيفة في تركيا، والعكس صحيح. هذه المبادرات يمكن أن تسهم في تنويع مصادر الطاقة وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري.

ب. تطوير شراكات استراتيجية في قطاع الغاز الطبيعي:

تعزيز التعاون في مجال الغاز الطبيعي، سواء من خلال بناء خطوط أنابيب جديدة أو تطوير محطات الغاز المسال. قطر، كأكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال، يمكن

أن تستفيد من هذا التعاون من خلال شراكات مع تركيا لتوسيع أسواقها وتأمين طرق نقل جديدة.

3. تعميق التعاون الأمني والدفاعي:

أ. تعزيز التدريبات والمناورات العسكرية المشتركة:

زيادة حجم ونطاق التدريبات العسكرية المشتركة بين تركيا ودول الخليج لتعزيز الجاهزية القتالية والتنسيق بين القوات المسلحة. هذه التدريبات يمكن أن تشمل سيناريوهات متعددة مثل الدفاع الجوي، مكافحة الإرهاب، والأمن البحري.

ب. تطوير الصناعات الدفاعية المشتركة:

تطوير شراكات في مجال الصناعات الدفاعية والإنتاج المشترك للأسلحة والتقنيات العسكرية. يمكن لتركيا ودول الخليج التعاون في إنشاء مصانع مشتركة لتصنيع المعدات العسكرية، مما يسهم في تعزيز القدرات الدفاعية للطرفين ويقلل من الاعتماد على واردات الأسلحة.

4. تعزيز التعاون في مجالات التعليم والثقافة:

أ. إنشاء برامج تبادل أكاديمي وثقافي:

إطلاق برامج تبادل أكاديمي وثقافي بين الجامعات التركية والخليجية لتعزيز التفاهم المشترك وبناء علاقات شعبية أعمق. هذه البرامج يمكن أن تشمل منح دراسية، برامج تدريب مهني، وتبادل الخبرات الأكاديمية.

ب. تنظيم فعاليات ثقافية مشتركة:

تنظيم مهرجانات ومعارض ثقافية وفنية مشتركة تعكس التراث الثقافي لكل من تركيا ودول الخليج. هذه الفعاليات يمكن أن تسهم في تعزيز الحوار الثقافي وتطوير التفاهم المتبادل بين شعوب الجانبين.

5. تعزيز التعاون في مجال الصحة والتكنولوجيا:

أ. تأسيس مراكز بحثية مشتركة:

إنشاء مراكز بحثية مشتركة متخصصة في مجالات الصحة العامة، التكنولوجيا، والابتكار. هذه المراكز يمكن أن تركز على تطوير حلول للتحديات الصحية والتكنولوجية التي تواجه تركيا ودول الخليج، مثل الأبحاث المتعلقة بالأمراض المستوطنة والتكنولوجيا الطبية.

ب. إطلاق مبادرات تعاون في الصحة العامة:

إطلاق مبادرات مشتركة لمواجهة التحديات الصحية، مثل الأمراض الوبائية، من خلال تبادل الخبرات وتطوير حلول صحية مبتكرة. التعاون في هذا المجال يمكن

أن يشمل تطوير لقاحات مشتركة، إنشاء مراكز طبية متخصصة، وتنظيم برامج تدريبية للعاملين في المجال الصحي.

6. تعزيز الحوار السياسي والدبلوماسي:

أ. إنشاء آلية حوار استراتيجي منتظمة:

إنشاء آلية حوار استراتيجي منتظمة تجمع وزراء الخارجية والدفاع وكبار المسؤولين من تركيا ودول الخليج، لمناقشة القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك. هذا الحوار يمكن أن يساعد في تقليل التوترات وبناء الثقة بين الأطراف.

ب. تعزيز التعاون في المحافل الدولية:

العمل على تنسيق المواقف في المحافل الدولية، مثل الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي، لتعزيز موقف الطرفين في القضايا الدولية الهامة. هذا التعاون يمكن أن يعزز من نفوذ تركيا ودول الخليج في الساحة الدولية ويعزز من قدرتهم على تحقيق أهدافهم المشتركة.

7. تعزيز التعاون في مجال الأمن السيبراني:

أ. تطوير استراتيجيات مشتركة للأمن السيبراني:

العمل على تطوير استراتيجيات مشتركة لحماية البنية التحتية الرقمية والبيانات الحساسة من الهجمات السيبرانية. هذا التعاون يمكن أن يشمل تبادل الخبرات وتطوير تقنيات دفاعية مشتركة لمواجهة التهديدات الإلكترونية المتزايدة.

ب. إطلاق مبادرات تدريبية مشتركة:

تنظيم دورات تدريبية مشتركة لتأهيل كوادر متخصصة في مجال الأمن السيبراني. هذه الدورات يمكن أن تسهم في بناء قدرات الطرفين وتعزيز التعاون في مجال الحماية الرقمية.

8. تعزيز التعاون في مواجهة التحديات المناخية والبيئية:

أ. إطلاق مبادرات مشتركة لمكافحة تغير المناخ:

تطوير سياسات ومشاريع مشتركة تهدف إلى تقليل الانبعاثات الكربونية وتعزيز الاستدامة البيئية. يمكن للطرفين التعاون في مشاريع الزراعة المستدامة، إدارة الموارد المائية، وتطوير المدن الذكية الصديقة للبيئة.

ب. تنظيم منتديات حوار بيئي مشترك:

إطلاق منتديات بيئية مشتركة تجمع الخبراء وصناع القرار من تركيا ودول الخليج لمناقشة التحديات البيئية وتطوير حلول مستدامة. هذه المنتديات يمكن أن تساهم في تعزيز الوعي البيئي وتبادل أفضل الممارسات.

## قائمة المراجع


- Altunişik, Meliha Benli. "Turkey and the Arab Spring: From Leadership to Partnership?" .International Politics, Vol. 52, No. 6, 2015
- Erdemir, Aykan, and Merve Tahiroglu. "Turkey’s Role in the Gulf: Aligning Interests with Qatar." .Foundation for Defense of Democracies, 2018
- Gause III, F. Gregory. The International Relations of the Persian Gulf. Cambridge University Press, .2010
- Göle, Nilüfer. Islam and Secularity: The Future of Europe's Public Sphere. Duke University Press, .2015

- Gürsoy, Yaprak. "Turkey’s Role in the Gulf: The Shifting Sands of Regional Power." Middle East .Policy, Vol. 24, No. 3, 2017
- Öniş, Ziya. "Turkey and the Arab Revolutions: Boundaries of Middle Power Influence in a Turbulent Middle East." Mediterranean Politics, .Vol. 19, No. 2, 2014
- Öztürk, İbrahim. "Turkey-Gulf Relations in a Changing Middle East." Insight Turkey, Vol. 20, .No. 2, 2018
- Robins, Philip. Turkey and the Middle East. Hurst .& Company, 2016
- Robins, Philip. "Turkey's ‘Double Gravity’ Predicament: The Foreign Policy of a Newly Activist Power." International Affairs, Vol. 89, No. .2, 2013
- Roberts, David B. Qatar: Securing the Global .Ambitions of a City-State. Hurst & Co., 2017

- Sezgin, Fehim, and Mustafa Kibaroğlu. "The Evolution of Turkey-GCC Security Relations." .Middle East Policy, Vol. 24, No. 3, 2017
- Stein, Aaron. Turkey's New Foreign Policy: Davutoglu, the AKP, and the Pursuit of Regional .Order. Routledge, 2015
- Tok, Evren, et al. GCC-Turkey Relations: Unfolding Economic and Strategic Dimensions. .Qatar University Press, 2019
- Tol, Gönül. "Turkey and the Gulf States: A Growing Partnership." The German Marshall Fund of the .United States, 2019
- Ulrichsen, Kristian Coates. The Gulf States and the Changing Global Economic Order. Palgrave Macmillan, 2016